# الثـــورة

جريدة شهرية تصدرها رابطة العمل الشيوعي الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي

العدد: 06 (أكتوبر 2016) البريد الالكتروني: communisme@marxy.com ثمن البيع: 5,00 دراهم، المساهمة: غير محددة


## الافتتاحية:

في مثل هذا الشهر، قبل 99 سنة، تمكن عمال وفلاحو ما كان يسمى آنذاك بالإمبراطورية القيصرية، من إسقاط واحد من أكثر الأنظمة رجعية وتخلفا، وبناء الدولة العمالية الأولى في التاريخ.

صحيح أن الثورة تعرضت للانحطاط الستاليني لاحقا، وذلك بسبب عوامل عديدة (وحدها الماركسية التي اثبتت قدرتها على تفسيرها) وعلى رأسها مستوى التخلف الثقافي والمادي الذي كان يميز روسيا القيصرية، والعزلة الخانقة التي وجدت الثورة فيها نفسها بسبب فشل الثورات في ألمانيا وفرنسا، الخ والدمار الرهيب الذي سببته لها سنوات الحرب العالمية والحرب الأهلية. لكنها رغم ذلك استحقت مكانتها باعتبارها أعظم حدث في التاريخ، لأنها مكنت العمال والفلاحين الفقراء من أخذ مصيرهم بأيديهم وتسيير المجتمع، لأول مرة، تحت رقابتهم ولمصلحتهم، ولأنها حققت منجزات عظيمة على كافة المستويات الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية، ورفعت بلدا من قاع التخلف والهمجية إلى ذرى التقدم خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا، ولأنها أعطت للإنسانية الأمل في إمكانية عالم آخر بديل بدون رأسماليين.

لقد أثبتت ثورة أكتوبر أنه يوجد أمام الإنسانية بديل آخر ممكن هو **البديل الاشتراكي**، ليحل محل النظام الرأسمالي القائم، نظام الاستغلال والحروب والمجاعات والتلوث، الذي يجر الحضارة نحو الخراب.

كان العالم سنة 1917 يعيش على حافة البربرية، في خضم حرب دموية أشعلها أصحاب الشركات والأبناك في صراعهم المحموم من أجل اقتسام العالم والسيطرة على مصادر الطاقة وتحقيق أكبر قدر من الأرباح. كانت الدماء والدموع في كل مكان. كان ملايين البشر مجبرين على الفرار من منازلهم وكان ملايين الأطفال يعانون الجوع والأمراض. وكان اليأس هو سيد الموقف. وحدهم الماركسيون آنذاك من استمروا متفائلين، وحدهم رفعوا شعار يا عمال العالم اتحدوا، ووحدهم دافعوا آنذاك عن الأمل في عالم أفضل. فقادوا العمال للقضاء على الرأسمالية وبناء الاشتراكية.

لكن الرأسمالية تمكنت من الاستمرار بسبب خيانة القادة الإصلاحيين الاشتراكيين الديمقراطيين، ثم الستالينيين لاحقا، والذين تعاونوا مع البرجوازية العالمية لسحق الثورات العمالية. فواصلت نشر المزيد من الدمار والخراب على مستويات أكبر.

نحن الآن نعيش في ظروف شبيهة بما عاشه شباب وعمال مطلع القرن العشرين، وجيلنا هو الذي على كاهله إتمام المهمة التي بدأ بها جيل بداية القرن العشرين، أي مهمة القضاء نهائيا على الرأسمالية وبناء الاشتراكية. لذا فلنحتفل بالذكرى 99 لثورة أكتوبر من خلال النضال من أجل الثورة الاشتراكية في بلادنا والعالم.

## تقرأون أيضا في هذا العدد:


- **الانتخابات التشريعية المغربية: أحزاب النظام تقتسم المقاعد في ظل غياب البديل. ص: 2**
- **انتحار طفل هو سقوط نظام!! ص: 4**
- **في ذكرى ثورة أكتوبر 1917 الاشتراكية. ص: 6**
- **الطفولة والأسرة وانحطاط الرأسمالية. ص: 7**
- **منظورات الصراع الطبقي في مصر ومهام المناضلين الثوريين. ص: 8**
- **حتى لا يتحول الدجل إلى ماركسية – الجزء الثاني. ص: 10**
- **مقتطفات من البرنامج الانتقالي : الأخيرة**


## الإمبريالية الغربية تغض النظر عن الأحداث في اليمن

بينما تغص وسائل الإعلام الغربية بصور الفظائع التي ترتكب في مدينة حلب السورية، يتم إخفاء الكارثة الإنسانية في اليمن بهدوء تحت السجادة. ما هو السبب؟ السبب هو أن الغرب متورط بعمق في المأساة اليمنية.

قتل ما يقرب من 200 إضافة إلى أكثر من 500 جريح بعد أن استهدفت الضربات الجوية التي يشنها التحالف مجلسا للعزاء في العاصمة اليمنية صنعاء. مجلس العزاء الذي كان مخصصا لوالد زعيم حوثي بارز حضره عدد من كبار المسؤولين الأمنيين، ولكن أيضا المئات من المدنيين. ووفقا للصليب الأحمر تعرض المكان لهجوم ثلاثة غارات جوية مما خلف ما وصفه بعض شهود العيان بـ "بحيرة من الدم". وقالت منظمة الإغاثة إنها أعدت 300 حقيبة جثث.

في البداية نفت قوات التحالف الذي تقوده السعودية مسؤوليتها عن التفجيرات، على الرغم من أنه من الصعب أن نتصور وجود قوات جوية أخرى تحلق فوق المنطقة. وعلى أي حال تعرض العذر السعودي لهجوم نادر من جانب الولايات المتحدة حليفة المملكة. وقال بيان للمتحدث باسم مجلس الأمن القومي، نيد برايس، إن الولايات المتحدة ستجري "مراجعة فورية" لدعمها لقوات التحالف الذي تقوده السعودية، مع التعديلات المحتملة "ليتلائم بشكل أفضل مع مبادئ وقيم ومصالح الولايات المتحدة".

لكن مهما كانت مرعبة هذه الفظائع الأخيرة، فإنها لا تختلف كثيرا عما يتعرض له اليمنيون دائما على أيدي السعوديين. لقد ذرفت وسائل الإعلام الغربية أنهارا من دموع التماسيح على حلب، بينما تحرص في الوقت نفسه على عدم ذكر الحصار المفروض على ملايين اليمنيين الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وما يفاقم من حدة الحصار الوحشي هو حقيقة أنه اليمن كان حتى قبل هذه الحرب من جانب واحد، واحدا من أفقر بلدان العالم وأكثرها جفافا وتخلفا، حيث يعيش أكثر من 40% من السكان في الفقر وحيث تعتبر المياه الجارية العذبة من الأشياء النادرة.


**التتمة في الصفحة: 05**

# الانتخابات التشريعية المغربية:

# أحزاب النظام تقتسم المقاعد في ظل غياب البديل

ها قد مرت الحملات الانتخابية التي، إذا ما استثنينا فدرالية اليسار الديمقراطي التي استعملت خطابا متميزا عن بقية الأحزاب بطرحها للإصلاح الدستوري الجذري والملكية البرلمانية الخ، لم تكن سوى كرنفال تنافست خلاله الحمير الوحشية البيضاء المخططة بالأسود ضد الحمير الوحشية السوداء المخططة بالأبيض للحصول على أكبر عدد من الـ 395 مقعدا برلمانيا. فجميعهم أحزاب "صاحب الجلالة".

وقد انتهى دور الناخبين، الذين لم تعد لهم الآن أية أهمية، بعد أن اختاروا من سوف يخدعهم ويغتني على حسابهم في البرلمان خمس سنوات أخرى.

وها هم قادة الأحزاب الذين اضطروا طيلة أسابيع إلى النزول إلى الأحياء المتسخة والاحتكاك بالبائسين لطلب ودهم، قد عادوا إلى مكاتبهم المريحة لكي يبدءوا في اللعبة التي يتقنوها ويفضلونها: لعبة اقتسام الكعكة والمناورات والدسائس للحصول على المقاعد الوزارية والمناصب المربحة.

سوف نعمل في ما يلي على تقديم تحليل لنتائج الانتخابات، من وجهة نظر ماركسية، ونرسم منظورات الصراع الطبقي في المكان الحقيقي الذي يدور فيه أي في المعامل والشوارع والجامعات، وليس في قبة السيرك المسمى برلمان.

## النتائج:

لقد جاءت نتائج الانتخابات على الشكل التالي:

في المرتبة الأولى حل حزب العدالة والتنمية بـ 125 مقعدا وراءه مباشرة جاء حزب الأصالة والمعاصرة بـ 102 مقعدا، وبعيدا وراءهما جاء حزب الاستقلال بـ 46 مقعدا، تليهم بقية الأحزاب الأخرى. وقد تمكنت فدرالية اليسار من تحقيق مقعدين عن مدينتي الدار البيضاء والرباط.

لقد كان انتصار الحزب الإسلامي مدويا ليس فقط بعدد المقاعد الذي حققها ولا فقط لأنه قضى خمسة سنوات في تطبيق سياسة التقشف التي أضرت حتى بالقواعد البرجوازية الصغيرة التي طالما صوتت لصالحه ودافعت عنه، مما جعل أغلب المعلقين يتوقعون حدوث تصويت عقابي ضده، بل أيضا لأن الدولة، في شخص وزارة الداخلية، نظمت ضده حملة قوية لإضعافه من خلال نشر أخبار الفضائح الجنسية والمالية التي تورط فيها العديد من قادته، وتنظيم مسيرة "ضد أخونة الدولة" في البيضاء، بل وحتى مشاركة أعوان السلطة فعليا في الدعاية ضده لصالح حزب الأصالة والمعاصرة، خاصة في البوادي.

أما فيما يخص نسبة المشاركة فقد قدمت وزارة الداخلية رقم 43%، وهو الرقم الذي يقل بنقطتين عن ذلك الذي تم تسجيله خلال انتخابات 2011 (45%) والكافي في حد ذاته للطعن في نتائج الانتخابات.

لكن أرقام وزارة الداخلية مبالغ فيها، فالنسبة الحقيقية أقل من ذلك بكثير إذا أخذنا بالاعتبار أن من يحق لهم التصويت (18 سنة فأكثر) عددهم الحقيقي هو28.254.231، وهؤلاء لم يذهب منهم لتسجيل نفسه في اللوائح الانتخابية، بالرغم من الترهيب والترغيب، سوى 15.700.000، ومنهم من تم تسجيله بدون علمه، أي أن 12.554.231 لم يكلفوا أنفسهم عناء التسجيل للمشاركة في هذه الانتخابات أصلا، وتعد فئة الشباب هي أكبر فئة قاطعت عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية، فحسب الإحصائيات الرسمية تشكل فئة الشباب (من 18 إلى 24 سنة) 9% فقط من الهيئة الناخبة أي حوالي 1.400.000 شاب[1]، في حين يصل حجم هذه الشريحة العمرية حسب الإحصاء العام للسكان لسنة 2014، ثلاث ملايين شاب (ما بين 20 و24 سنة).[2]

إن هذه الشريحة العمرية هي القاعدة الحقيقية لليسار، الشريحة المشكلة من الطلبة الجامعيين والمعطلين والعمال والفلاحين الشباب، التي تجاهلت هذه الانتخابات تسجيلا وتصويتا، والتي لا تشكل لها الانتخابات بديلا وذلك ليس لعزوفهم عن السياسية، فجميع الاحتجاجات نجدها مشكلة من هذه الشريحة سواء أثناء احتجاجات 20 فبراير أو في الجامعات في إطار الحركة الطلابية، ونضالات الأساتذة المتدربين، والأطر التربوية والمعطلين.. مما يعكس أنها فئة عالية التسييس.

لكن رغم ذلك لم نجد من بين المسجلين في اللوائح الانتخابية (حوالي 16 مليون ناخب) سوى 6.751.000 الذين كلفوا نفسهم عناء الذهاب إلى صناديق الاقتراع، يوم 07 أكتوبر، دون الحديث عن الأصوات الملغاة، والتي تبلغ في العادة ما بين 20 إلى 25%.[3]

هكذا نجد أن العدد الإجمالي للمقاطعين يبلغ فعليا 21.503.231، وبالتالي فإن نسبة المشاركة ليست هي 43%، التي قدمتها وزارة الداخلية، بل النسبة الحقيقية لا تزيد عن 23,89%. مع العلم أن حتى هذا الرقم مشكوك فيه جدا بالنظر إلى استحالة تحقيقه إذ علمنا أنه إلى حدود منتصف النهار كانت الداخلية تتحدث عن نسبة 10% وبعد ذلك لم نشهد أية طوابير أمام مكاتب الاقتراع، وحتى التلفزيون الرسمي لم يقدم سوى صور معزولة لأشخاص يدلون بأصواتهم في مكاتب فارغة تماما.

## العدالة والتنمية:

لم يكتف حزب العدالة والتنمية بالاحتفاظ بالمقاعد التي حققها في الانتخابات السابقة 2011 بل فاز بمزيد من المقاعد، إذ انتقل من 107 مقعدا سنة 2011 إلى 125 مقعدا خلال الانتخابات الحالية.

وكما كان متوقعا بمجرد إعلان النتائج وفوز حزب العدالة والتنمية ارتفعت أصوات محبطي اليسار واللبراليين بالسب والشتم ضد الجماهير "الجاهلة" التي "لا تعرف مصلحتها" وتصوت لمن أذاقها الأمرين بالرفع من الأسعار ورفع الدعم عن المواد الأساسية وضرب التقاعد الخ، عوض أن تصوت لصالح "أصدقائها الحقيقيين"، دون أن يوضحوا بالملموس من هم هؤلاء الأصدقاء المفترضون، هل هم الأحرار والحركة الشعبية والاتحاد الدستوري، أحزاب وزارة الداخلية، أم الاتحاد الاشتراكي الذي نفذ، عندما كان في الحكومة، أكبر حملة خصخصة في تاريخ المغرب تنفيذا لتوصيات صندوق النقد الدولي وأنقذ النظام الدكتاتوري من السكتة القلبية؟

لكن وعلى عكس ما يزعم هؤلاء السادة لا يعكس فوز الحزب الإسلامي في الانتخابات أي انغراس لذلك الحزب في صفوف الجماهير. لقد سبق لنا أن أوضحنا أعلاه أن نسبة المقاطعة وصلت إلى حوالي 80%، خاصة في المدن، مما يعني أن الحزب الإسلامي فاز فقط بأغلبية أصوات الناخبين الذين صوتوا بالفعل، أي هؤلاء الذين لا يمثلون سوى 23,89%. إن العدالة والتنمية في الواقع لم يحصل سوى على 7% من أصوات المغاربة الذين يحق لهم التصويت.

لقد استفاد حزب العدالة والتنمية من قاعدة ثابتة من الأصوات تتشكل من حشد من الأنصار والمتعاطفين، الذين صنعهم بسنوات من العمل "الإحساني" واستغلال المساجد والتعليم المتخلف، الخ، كما استفاد من فئات من الغاضبين على الأحزاب الأخرى، التي ترمز بالنسبة لهم إلى الفساد وكل ما يمقتونه في الطبقة السائدة. بل وربما كانت لحملة وزارة الداخلية وأعوانها ضد الحزب نتيجة عكسية بين صفوف بعض الفئات وجعلتها تتعاطف مع الحزب الذي يتقن لعب دور المظلوم ولا تعوزه الدموع عندما يحتاجها.

وهذا ما يجعلنا نحن الماركسيون لا نرى في النتائج أي تعبير عن تغلغل الفكر الأصولي بين صفوف الجماهير، وخاصة الطبقة العاملة والشباب، أو ميلا نحو اليمين. إن ما نشهده في الواقع هو أغلبية لا ترى في الانتخابات وفي الأحزاب المشاركة فيها أي بديل، وبالتالي لا ترى أية أهمية للتسجيل في اللوائح الانتخابية ولا في التصويت لأي من الأحزاب الموجودة.

لكن ما نراه نحن الماركسيون بوضوح لا يراه الإصلاحيون ولا الأحزاب البرجوازية، اللبرالية والأصولية على حد سواء، بسبب ضيق أفقهم لأنهم لا يفهمون العالم إلا من زاوية الانتخابات والمقاعد المحققة في البرلمان. لذلك فانتصار العدالة والتنمية على الأحزاب المنافسة لها وعلى وزارة الداخلية، بقدر ما سيحبط

أصدقائنا الإصلاحيين بقدر ما سيعطي للحزب الأصولي جرعة كبيرة من الثقة في شعبيته المزعومة، مما سيجعله أكثر جرأة في الاستمرار في تنفيذ سياسات التقشف وضرب ما تبقى من مكتسبات العمال والشباب في الشغل والتعليم والصحة... التي بدأها خلال ولايته الأولى.

إن إسلاميي العدالة والتنمية سعداء بالنصر الذي حققوه، لكن هذه السعادة لن تدوم لوقت طويل. فالأزمة الرأسمالية العميقة، على الصعيد العالمي والمحلي، تفرض عليهم مواصلة تطبيق الإجراءات التقشفية الوحشية. وبمجرد انتهائهم من تشكيل الحكومة واقتسام الحقائب الوزارية سوف ينطلقون في تنظيم هجوم أكبر مما شهدناه في الولاية الأولى، وهو ما سيمثل أفضل وصفة لاحتداد الصراع الطبقي.

## الأصالة والمعاصرة

كان المخطط الأصلي وراء تشكيل هذا الحزب هو أن تمتلك الدولة، والقصر تحديدا، حزبا قويا موثوقا مرتبطا بها، مثلما كان الحزب الوطني الديمقراطي بمصر وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي بتونس، قبل الثورة. لكن نفس الحراك الثوري الذي أسقط هذين الحزبين سنة 2011، هو الذي دفع الدولة إلى التراجع وتأجيل المخطط حتى تمر العاصفة. وبالفعل هذا ما جعلها تؤجل اكتساحه للبرلمان في انتخابات 2011. أما الآن وقد "مرت العاصفة" عاد الحزب لرفع رأسه والانتقال إلى السرعة القصوى في تنفيذ المخطط الأصلي.

حقق حزب الأصالة والمعاصرة في الانتخابات الحالية 102 مقعدا، مقابل 47 مقعدا فقط خلال انتخابات 2011. أي أنه كسب 55 مقعدا جديدا. لكن مكاسبه هذه لم تأت على حساب الإسلاميين، الذين يزعم أنه جاء لمحاربتهم، بل على حساب بقية الأحزاب الأخرى (الاتحاد الاشتراكي، الأحرار، الاستقلال، التقدم والاشتراكية، الحركة الشعبية..) والتي فقدت مقاعد كثيرة، كما يوضح الجدول المرفق:

بنى حزب الأصالة والمعاصرة حملته الانتخابية على أساس مواجهة "الخطر الأصولي" و"الدفاع عن الحداثة" من أجل أن يستقطب أصوات اللبراليين العلمانيين. لكن علمانيته وحداثته لم تمنعاه من التحالف مع الشيخ المغراوي البيدوفيلي صاحب فتوى زواج الصغيرات!!

لقد كان فوزه متوقعا ليس فقط بسبب الدعم الكبير الذي تلقاه من وزارة الداخلية، بل كذلك بفعل انتقال المرشحين الكبار، محترفي الانتخابات، إلى صفوفه بعد غرق الكثير من الأحزاب التي كانوا فيها سابقا.

المنظور الأرجح أمامه الآن هو لعب دور المعارضة لكي يتمكن من تقوية نفسه أكثر استعدادا للمستقبل والحفاظ على التوازن الضروري لاستمرار المنظومة ككل. الطبقة السائدة تعلم أن إجراءات التقشف ستثير الكثير من الغضب، وهي حريصة أن يجد ذلك الغضب فرصة للتعبير عن نفسه داخل قنوات المؤسسات الرسمية، عبر الأحزاب والبرلمان، الخ.

**جدول يوضح عدد المقاعد التي فقدتها أبرز التشكيلات البرلمانية خلال الانتخابات الحالية:**

| | عدد المقاعد 2011 | عدد المقاعد 2016 | عدد المقاعد المفقودة |
|---|---|---|---|
| الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية | 39 | 20 | 19 |
| التجمع الوطني للأحرار | 52 | 37 | 15 |
| حزب الاستقلال | 60 | 46 | 14 |
| التقدم والاشتراكية | 18 | 12 | 6 |
| الحركة الشعبية | 32 | 27 | 5 |
| الاتحاد الدستوري | 23 | 19 | 4 |

كان ذلك الدور من اختصاص الأحزاب الإصلاحية اليمينية: الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية، لكنهما الآن صارا حزبان يحتضران ويجرجران ما تبقى من أيام حياتهما البائسة التي قضياها في خيانة تطلعات الجماهير وخدمة الطبقة السائدة ودولتها، حتى صار اختفاؤهما حتميا لولا إصرار الدولة على الاحتفاظ بهما في غرفة الإنعاش بطريقة اصطناعية ليستمرا في تأثيث المشهد وديمقراطية الواجهة.

## فدرالية اليسار الديمقراطي

فدرالية اليسار حققت مقعدين في الانتخابات الحالية، عن الرباط والدار البيضاء. لقد كانت القوة الوحيدة التي كان من الممكن أن تلعب دور البديل للجماهير لو أن قادتها نظموا حملتهم على أساس برنامج اشتراكي حقيقي، لو أنه قدموا بديلا يقوم على إصلاح زراعي جذري ومصادرة الأبناك والشركات الكبرى ووضعها تحت رقابة الشعب، برنامج يقوم على رفض أداء الديون الخارجية التي اقترضها مسؤولون فاسدون لم يستشر الشعب المغربي في اقتراضها ولا في كيفية صرفها، برنامج يقوم على فرض الرقابة الشعبية على مفاتيح الاقتصاد والقرار السياسي، أي الإجراءات السياسية والاقتصادية الوحيدة التي ستجعل من الممكن القضاء على الأزمة والبطالة والتبعية والتخلف. لكن ضيق أفقهم الإصلاحي البرجوازي الصغير جعل منهم صورة مكررة للأحزاب الأخرى، لم تصل حتى إلى ما كان عليه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في سنوات السبعينات.

لقد اعتمدت فدرالية اليسار خطابا نخبويا أرادت أن تخاطب من خلاله الطبقة الوسطى، دون أن تنتبه إلى أن هذه الطبقة تعرضت وتتعرض لهجومات متوالية جعلتها تعيش ظروفا تزداد صعوبة بشكل سريع، وأن مطالبها الحقيقية ليست هي الديمقراطية المجردة والملكية البرلمانية وغيرها من الشعارات المجردة، بل الديون والصحة والتعليم والسكن، الخ. أي مطالب تحتاج إلى إجراءات جذرية جريئة جدا تتجاوز حدود ما هو مسموح به في ظل الرأسمالية وسيطرة الشركات الكبرى والأبناك المحلية والدولية.

فشلت في إثارة انتباه الطبقة الوسطى ودفعها إلى اعتبارها بديلا جديا، كما فشلت طبعا عن إثارة انتباه الطبقة العاملة والشباب الكادح، بل لم تحاول فعليا التوجه إليهم بخطاب جذري يقدم بديلا حقيقيا يناضلون من أجله.

لكن رغم نتيجة مقعدين ليست سيئة لو تمكنت الفدرالية من خلال ممثليها في البرلمان من تحويله إلى منبر للدعاية الاشتراكية وفضح زيف الديمقراطية البرجوازية والوقوف في وجه سياسة التقشف ببرنامج اشتراكي واضح. لكن هذا بالضبط هو ما تفتقده مع الأسف، بسبب الوهم في إمكانية الإصلاح من الداخل، وأنه يمكن علاج سرطان الرأسمالية بشراب الإصلاحات الدستورية والقانونية الدافئ.

## والآن؟

كما أشرنا أعلاه من الحتمي أن تنفذ الحكومة الجديدة، مهما كانت مكوناتها، برنامج تقشف قاسي يستهدف الخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم والشغل والأسعار، الخ. وفي المقابل ستقدم التنازلات تلو التنازلات لصالح الشركات الكبرى المحلية والعالمية.

سيخلق هذا ظروفا ملائمة لاحتداد الصراع الطبقي، فالعمال وعموم الكادحين لن يقفوا مكتوفي الأيدي وهم يجردون من حقوقهم ومكتسباتهم ومستقبلهم لخدمة حفنة من الطفيليات البرجوازيين، بل سوف يقاومون بكل الأشكال الممكنة في المعامل والجامعات والشوارع والبوادي.

لكن كل تلك النضالات ستستمر في الضياع هباء ما دامت بدون قيادة قادرة على توفير بديل حقيقي. والإصلاحيون غير قادرين عن تقديم أي بديل لأنه لا توجد أية حلول في ظل الرأسمالية لأن الرأسمالية هي المشكل. إن ما يجب العمل على توفيره الآن هو قيادة ماركسية ثورية ببرنامج اشتراكي قادر على الربط بين النضال من أجل المطالب اليومية الملحة للجماهير وبين النضال من أجل إسقاط الرأسمالية، أصل الشرور جميعا.

## هوامش:

[1] الموقع الرسمي للوائح الانتخابية المغربية https://www.listeselectorales.ma

[2] الموقع الخاص بنتائج إحصاء السكان لسنة 2014 للمندوبية السامية للتخطيط http://rgphentableaux.hcp.ma

[3] التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب 2011، المعهد الديمقراطي الوطني، ص: 7

# انتحار طفل هو سقوط نظام!!

في اليوم الرابع لانطلاق الحملة الانتخابية التشريعية (أكتوبر 2016) وبمشاركة 27 حزبا سياسيا وعلى إيقاعها أقدم تلميذ لا يتجاوز عمره 11 ربيعا على الانتحار بمدينة آزرو. فحسب موقع فبراير "أكد هشام العروسي، المستشار الجماعي بجماعة حد واد إيفران بآزرو، عن حزب الاتحاد الاشتراكي، خبر انتحار طفل في الحادية عشر من عمره بسبب عجز والدته عن شراء جميع الكتب واللوازم المدرسية". ويضيف السيد العروسي لنفس الموقع: "أن مدير المؤسسة التعليمية أخبره أن التلميذ المنتحر تسلم نصيبه من الكتب المدرسية والمتمثلة في 30 في المائة وكذا الكراسات والدفاتر، إلا أنه كان يرغب في الحصول على جميع المستلزمات نظرا لوضعيته الهشة بسبب طلاق أبويه."

حسب السيد الاتحادي "اليساري" فإن سبب انتحار التلميذ يعود "لوضعيته الهشة بسبب طلاق أبويه". وأنه، أي التلميذ، "تسلم نصيبه من الكتب المدرسية (...) كان يرغب في الحصول على جميع المستلزمات". بهذه الطريقة الغريبة ربط هذا السيد "اليساري" انتحار الطفل بـ"الهشاشة" و"الطلاق". حتى يحول الانتباه عن السبب الحقيقي، وليخلي مسؤولية من يمثلهم طبقيا أضاف " أن التلميذ المنتحر تسلم نصيبه من الكتب المدرسية" والمقدرة طبعا في 30 في المائة.

هكذا ينظر مَن مِن المفروض أنهم "يمثلون الشعب" في قبة البرلمان. ولأنهم في خندق والجماهير في خندق آخر فإنهم لا ينظرون إلينا وإلى مشاكلنا إلا من أبراجهم العاجية. ما يحاول أمثال "رفيقنا" إخفائه هو أن الهشاشة والفقر هي نتاج سياسة طبقية قائمة على احتكار الملكية ومقدرات الشعب المغربي. ففي ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية، تكون النتيجة والمحصلة النهائية هي الهشاشة والفقر للأغلبية الساحقة. وبسببهما لم تستطع أم الطفل الضحية من شراء ما تبقى من المستلزمات، خاصة وأن الدولة رفعت يدها أو تعمل جاهدة لرفعها عن التعليم باعتباره "قطاعا غير منتج" وتعمل جاهدة على تسليعه وتقديمه على طبق من ذهب للباطرونا للاستثمار. أما الطلاق فهو حدث عرضي هنا.

الحكومة والسادة البرجوازيين لا يرون في التعليم إلا عبئا على الدولة التخلص منه. ففي تصريح منسوب للداودي وزير التعليم العالي قال: "لي بغا يقري ولادو يضرب على جيبو"، هكذا بمنتهى البساطة قدم حلا طبقيا لأولياء نعمته. التخلص من جهة من النفقات الهزيلة أصلا المخصصة للتعليم ومن جهة أخرى فتح أبواب المدارس العمومية والجامعات لأصحاب الرأسمال من أجل الاستثمار. بهكذا تصريحات وبرامج تخاض الحملة الانتخابية. تخاض من أجل إيجاد صيغ ملائمة لتصريف أزمة الرأسمالية على كاهل الجماهير الفقيرة. تخاض بين منافسين شرسين وتلاميذ مجتهدين ونبهاء في تطبيق سياسة صندوق النقد الدولي وباقي الدوائر الإمبريالية.

رفع يد الدولة على التعليم والعمل على خصخصته هو من قتل الطفل المنتحر، وليست تلك الـ 60 في المائة المتبقية من مستلزمات الدراسة وحدها. إن الرأسمالية التي تعني الاستحواذ على الثروة من طرف أقلية من الطفيليات هي السبب الرئيسي. الرأسمالية هي الجشع غير النهائي للربح، وكمثال صارخ عن هذا ما يقوم به الملك: فهو المستثمر الأول في "المملكة" وهو محتكر كل الثروات، رملية كانت أو بحرية أو طاقية أو معدنية... ورغم ذلك لن تجد بين كل الأحزاب المشاركة في الانتخابات من يقول له "من أين لك هذا؟" أو "كفى!"، بل بالعكس هم يتفننون في إبداء الخنوع من أجل نيل رضاه. إنهم أحزاب "حكومة صاحب الجلالة" وأحزاب "معارضة صاحب الجلالة".

مع بداية كل موسم دراسي تتهافت كاميرات البروباغندا الإعلامية لالتقاط صور "جلالته" وهو يعطي انطلاق حملة "المليون حقيبة"، التي يقدم من خلالها الملك كـ "مانح وعاطي ووهّاب". صورة تعمل الآلة الإعلامية على تكرار إنتاجها في مختلف المناسبات، من قفة رمضان إلى حقيبة الدراسة. تجدر الإشارة إلى أن ميزانية حملة الحقيبة والمستلزمات تصل إلى 400 مليون درهم. هذا العام وحسب جريدة ايكونوميست هددت المكتبات بمقاطعة الحملة لأنها لم تتمكن من استخلاص مستحقات العام الفائت وهو ما عطل [مما لاشك فيه] انطلاق الحملة.

حسب موقع الناير لا يقدم الملك والمؤسسة الملكية ولو سنتيما واحدا لتمويل الحملة وتنحصر مشاركته فيها في التقاط الصور. هكذا "يساهم" أغنى أغنياء المغرب في التعليم والرفع من جودته.

يكفي أن نعلم أن ميزانية القصر الملكي المخصصة للحيوانات تقدر بـ 850.000,00 درهم شهريا لنعرف أي مافيا تحكمنا. 85 مليون سنتيم لحيوانات القصر الأليفة فقط في بلد وحسب الأرقام والمعدلات الدولية مصنف مع الصومال وجيبوتي في مختلف الميادين، من صحة وتعليم... وأكيد تلك الملايين تدفع من جيوبنا إذا علمنا أن ميزانية القصر التي يمتصها من الميزانية العامة تبلغ 254 مليار درهم سنويا.

هناك من سيجد أسباب تبريرية أخرى غير موضوع الطلاق. في الجرائد الصفراء والمواقع الإلكترونية وكتائب "العام زين" على مواقع التواصل الاجتماعي. سنجد من سيقول لنا بأن الفقراء ينجبون بكثرة، وأن مقدمة مآسيهم هي الإنجاب. في ذاك الرَف القديم سيجدون تلك "النظرية" المالتوسية الخرقاء وسيرمونها في وجوهنا. لهؤلاء السادة نقول: نحن الماركسيون نؤكد الأزمة في ظل الرأسمالية هي أزمة فائض وليست أزمة قلة.

إن الأزمة عزيزي المالتوسي هي أزمة فائض إنتاج وليس العكس. فلو تحقق حلم ملايين العمال والكادحين في نظام عادل يقوم على "كل حسب عمله" وفق نظام مخطط يهدف إلى تحقيق حاجيات الناس وليس السوق، نظام الناس فيه هم أسياد أحرار وتقوم سيادتهم على سيطرتهم الكلية على وسائل الإنتاج، هذا النظام وتحت الرقابة العمالية هو الكفيل وحده للقضاء على الفقر والأزمة.

وحدها الاشتراكية هي من تضمن مقعد دراسة لكل طفل وتضمن له مع المقعد الكتب والغذاء. مدرسة عمومية وتعليم شعبي علمي وذو جودة هو شعار القوى الماركسية. وتحت راية الاشتراكية نناضل من أجل غد أفضل للإنسان. غد ينتفي فيه اضطهاد واستغلال الإنسان للإنسان. حيث سيصير من المستحيل أن يفكر طفل بريء في الانتحار بسبب عدم قدرته على شراء الدفاتر والكتب المدرسية. إن الانتقام لدماء ذلك الطفل يأتي بالانخراط في النضال من أجل ذلك الغد المشرق غد الشيوعية.

# تتمة: الإمبريالية الغربية تغض النظر عن الأحداث في اليمن

خربت الحملة التي تقودها السعودية البنية التحتية المدنية بشكل رهيب جدا. كل الطرق الرئيسية والموانئ وغيرها من البنى التحتية الأساسية تعرضت لأضرار بالغة، مما يجعل نقل السلع الأساسية مسألة في غاية الصعوبة. في الواقع ثلث جميع الغارات الجوية استهدفت مواقع غير عسكرية مثل المباني المدرسية والمستشفيات والمساجد والأسواق. وقد تعرض أحد الأسواق في صرواح في محافظة مأرب للقصف 24 مرة. في شتنبر 2015، قتل 135 شخصا في تفجير استهدف حفل زفاف في تعز، وقتل أكثر من 100 شخص في أبريل من هذا العام في تفجير سوق في محافظة حجة، في حين قتل 30 شخصا في انفجار بسوق في هيفان أثناء وقف إطلاق النار المفترض. وفي محافظة صعدة، حيث يتمتع الحوثيون بالكثير من الدعم الشعبي، تجاوزت نسبة الهجمات على مواقع غير عسكرية عدد الهجمات على الأهداف العسكرية بنسبة 3 إلى 1. وإضافة إلى ذلك تعرض عدد من المستشفيات ومرافق الإغاثة، بما فيها تلك التابعة لمنظمة أطباء بلا حدود، للقصف بشكل منتظم.

وعلاوة على الهجوم العسكري، فرضت قوات التحالف عقوبات اقتصادية شديدة، إضافة إلى الحصار الواسع النطاق للمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون حيث تعيش الغالبية العظمى من السكان. ويضرب التحالف حصارا بحريا على المناطق التي يسيطر عليها المتمردون ويمنع وصول الشحنات من الوصول إلى معظم الموانئ. كما تم تدمير معظم مرافق الميناء بشكل كامل، مما يجعل رسو السفن وتفريغ حمولتها مسألة مستحيلة - ما عدا في المناطق التي تسيطر عليها السعودية.

تركت الحرب ملايين الأشخاص في حالة يائسة. ووفقا للأمم المتحدة يعاني أكثر من نصف عدد السكان، البالغ عددهم 28 مليونا، من ندرة المواد الغذائية. والأطفال هم الأكثر تضررا، حيث مئات الآلاف مهددون بخطر الموت جوعا. 370.000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد ويعاني 1,5 مليون طفل من الجوع.

قال ممثل اليونيسف في اليمن، ميريتكسيل ريلانو: «إن حجم المعاناة نتيجة للصراع الدائر في اليمن مروع. ويحتاج ما يقدر بنحو 21,2 مليون شخص، وهو ما يشكل حوالي 80٪ من مجموع السكان، إلى المساعدة الإنسانية. حوالي نصف المحتاجين هم من الأطفال». وقال منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن، جيمي ماكغولدريك لـ CNN: «إنها على الأرجح واحدة من أكبر الأزمات في العالم، لكنها مثل أزمة صامتة، حالة صمت وحرب منسية».

وبسبب ارتفاع ضغوط الرأي العام ضد الحرب، بدأت الطبقات الحاكمة الأمريكية والبريطانية الآن في التعبير عن "القلق" تجاه الفظائع التي ارتكبت في حرب السعودية. لكن هذا التغير في اللهجة تفوح منه رائحة النفاق. لقد صدرت الإمبريالية الأمريكية - إلى جانب كلبها البريطاني- كميات ضخمة من الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج. في العام الماضي وحده باعت ما قيمته 33 مليار دولار من الأسلحة لدول الخليج. ووفقا لصحيفة الغارديان، فإن إدارة أوباما «عرضت بيع ما قيمته 115 مليار دولار من الأسلحة للمملكة العربية السعودية على مدى الثماني سنوات التي قضاها في السلطة، أي أكثر من أي إدارة أمريكية سابقة».

لكن الأمر لا يتوقف هنا. فالبحرية الأمريكية تشارك بنشاط في فرض الحصار البحري على اليمن وتمثل العقوبات المصرفية التي تفرضها الولايات المتحدة عاملا أساسيا في عرقلة التجارة، ولا سيما السلع الأساسية والتي هي ضرورية جدا للسكان.

تشارك القوات المسلحة الأميركية أيضا في الخدمات اللوجستية للحرب إلى جانب تقديم التسهيلات للتزود بالوقود. ووفقا لصحيفة Military Times، قامت القوة الجوية الأمريكية بـ 1144 طلعة جوية للتزويد بالوقود بلغت 9793 ساعة طيران ووفرت ما مقداره 40.535.200 جنيه استرليني من الوقود لـ 5525 طائرات في أنحاء اليمن إلى حدود غشت من هذا العام. ليس للتزود بالوقود جوا سوى هدف واحد هو: الحفاظ على مواصلة الحملة الجوية المكثفة دون حاجة الطائرات إلى "إضاعة الوقت" للتزود بالوقود في المطار. وقد ارتفع تزويد الولايات المتحدة للحملة السعودية بالوقود بنسبة 61 % منذ فبراير.

وعلاوة على ذلك فقد كان ضباط أمريكيون وبريطانيون موجودين في مراكز القيادة والتحكم السعودية منذ اليوم الأول للحرب، يساعدون في اختيار الأهداف لحملة قصف السعودية.

تشارك الولايات المتحدة وبريطانيا في كل جوانب هذه الحرب باستثناء التورط فعليا فيها. كل ذلك من أجل استرضاء الطغمة الفاسدة الحاكمة في السعودية الغارقة في أزمة وجودية. أعطى بيتر سالزبوري، من Chatham House، في تصريح لقناة CNN ، تفسيرا دقيقا جدا للأمور التي هي على المحك:

«ما تزال حرب اليمن حربا إقليمية لأنه لا يوجد داعم دولي كبير على الجانب الآخر من الصراع. والأمريكيون والمملكة المتحدة ليس لديهما أي مصلحة إستراتيجية حقيقية في اليمن، وهذا هو السبب في أنهما قررا دعم السعوديين. بالنسبة لهما تعتبر الضرورة الإستراتيجية في اليمن هي إرضاء السعوديين والحفاظ على نوع من الاستقرار في منطقة الخليج.

في الأساس، إن صناع القرار في الغرب يرون العالم وكأنه لعبة عملاقة من المخاطر، ويرون أن الحفاظ على علاقتهم مع المملكة العربية السعودية أهم التخلص من علاقات عامة سيئة بخصوص اليمن».

عندما سأل أحد الصحفيين المتحدث باسم الإدارة الأمريكية، جون كيربي، حول الفرق بين القصف السعودي لليمن والقصف الروسي لحلب، أجاب كيربي أن هناك "حاجة ضرورية للدفاع عن النفس" بالنسبة للسعوديين. وعندما طلب منه توضيح الأمر وضع نفسه في ورطة. ومن الجدير أن نستشهد مطولا بالحوار:

يبرز الجواب واضحا: لا يوجد سبب معين لدعم الولايات المتحدة لاغتيال عشرات الآلاف من اليمنيين الأبرياء. لقد بدأت الحرب في اليمن كمحاولة يائسة من قبل الملك سلمان وابنه محمد بن سلمان لاسترضاء الزمرة الوهابية في المملكة وللدفاع عن المكانة الدولية المتهاوية للطغمة الحاكمة. ليس سرا أن الولايات المتحدة لم توافق قط على هذه الحرب، لكن هذا لا يفضح سوى كلبيتها.

الحقيقة هي أن هذه الحرب لا يمكن الفوز بها. لقد وصل الحوثيون إلى السلطة على أساس حركة جماهيرية في حين أن حكومة هادي "المعترف بها رسميا" لا تمتلك سوى قاعدة دعم محلية ضئيلة جدا. وفي الواقع فإن حلفاءه، المشكلون أساسا من مجموعات الانفصاليين الجنوبيين والجماعات الإسلامية المختلفة، شددوا دائما على الطبيعة المؤقتة لتحالفهم معه. قصف مجلس العزاء، الذي يأتي على رأس سنة ونصف من القصف المدمر من جانب واحد، سوف يؤدي فقط إلى زيادة الكراهية ضد قوات التحالف السعودي وزيادة الدعم لقوات الحوثيين، وخاصة في الشمال. وعاجلا أو آجلا سيؤدي نزيف المال والمكانة الاعتبارية إلى تراجع السعوديين وهو ما سيؤدي بدوره إلى تسريع تفكك هذا النظام الرجعي وتعجل بسقوطه.

**حميد علي زادة**

# في ذكرى ثورة أكتوبر 1917 الاشتراكية

قبل 99 سنة بالضبط، أي في شهر أكتوبر 1917، نهضت الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء، بقيادة الحزب الماركسي (البلشفي)، لأخذ مصيرها بأيديها وأسقطت النظام الأكثر تخلفا ورجعية في أوربا آنذاك: نظام القياصرة الذي كان قد استمر لأكثر من 1000 عام.

يمثل هذا الحدث أعظم حدث في التاريخ، لأنه لأول مرة في التاريخ (إذا ما استثنينا الفترة القصيرة لكومونة باريس) تمكن الفقراء والمقهورون من الوصول إلى السلطة والقضاء على سلطة المستغلين والطفيليات التي تعيش على حساب عملهم وقهرهم واضطهادهم.

وهذا بطبيعة الحال ما لا يمكن للطبقات الحاكمة في العالم بأسره أن تسامحهم عليه. لقد شنت، وما تزال، الكثير من الهجمات على ذكرى تلك الثورة وحاولت، وتحاول، إغراقها تحت ركام من الأكاذيب ومسحها لو أمكن من ذاكرة التاريخ.

طبعا لن ينظم الأكاديميون والإعلاميون و"الخبراء" ندواتهم حولها، رغم أنهم يتقنون تنظيم اللقاءات حتى حول أكثر المواضيع غرابة، فإن تفضلوا بالإشارة إليها سوف يعملون بكلبية على خلطها بمرحلة الانحطاط الستاليني ويحملونها تبعات الجرائم المريعة التي ارتكبها ستالين وأتباعه، والتي عانى منها بالدرجة الأولى الماركسيون والعمال أنفسهم. كل ذلك ليقدموا لشباب الجيل الحالي نصيحة عدم التهور والسير في طريق الثورة ضد النظام الرأسمالي، والاكتفاء بقبول هذا النظام لأنه أفضل ما يمكن تحقيقه.

كلا! ليس النظام الرأسمالي الحالي أفضل ما يمكن للبشرية تحقيقه من أنظمة! إن مجرد قول ذلك هو إهانة للجنس البشري. ليس نظام الاستغلال والمجاعات والحروب والتلوث... أفضل ما يمكن للبشر أن يحققوه فوق هذا الكوكب، بل يمكن بناء نظام أفضل يعيش في ظله البشر جميعا متساوين سعداء متحررين من الاستغلال والجوع والحروب وفي انسجام تام مع البيئة.

كل الظروف الموضوعية والتقنية لتوفير الحليب لكل طفل والمأوى والعمل والثقافة لكل انسان متوفرة منذ الآن، لا يمنع من تعميم الاستفادة منها وتطويرها أكثر سوى نظام الهمجية الرأسمالي القائم. ما نحتاجه هو إقامة نظام اشتراكي مخطط موجه لخدمة الإنسان وليس لخدمة معدلات ربح الطفيليين الرأسماليين.

وهذا ما تثبته لنا تجربة ثورة أكتوبر الاشتراكية سنة 1917.

كانت روسيا، قبل الثورة، بلدا متخلفا جدا، كانت أكثر تخلفا حتى مما هو عليه المغرب اليوم. كانت بلدا فلاحيا في أدنى درجات التطور. لكن بعد ثورة أكتوبر، وبفضل الاقتصاد المخطط، تمكن الاتحاد السوفياتي، في غضون 50 عاما، من مضاعفة ناتجه الداخلي الخام تسع مرات.

وبالرغم من الخراب الرهيب الذي سببته له الحرب العالمية الثانية، فإنه تمكن من مضاعفة ناتجه الداخلي الخام خمس مرات خلال الفترة الممتدة ما بين 1945 و1979. سنة 1950 كان ناتجه المحلي يساوي 33% فقط من الناتج الأمريكي، لكنه ارتفع سنة 1979 إلى 58%، وصار قوة صناعية كبرى.

وبينما ارتفعت إنتاجية العمل في بريطانيا، خلال الفترة ما بين 1913 و1963، بـ 73% وبـ 332% في الو م أ ارتفعت في الاتحاد السوفياتي، ما بين 1917 و1963 بـ 1.310%.

صار الاتحاد السوفياتي أكبر منتج للنفط والحديد والاسمنت والجرارات، الخ في العالم. كل هذا دون تضخم ولا بطالة.

ورغم أن نسبة الأمية في روسيا، قبل الثورة، كانت 70%، فإن الأمية اختفت نهائيا من الاتحاد السوفياتي وصار في سبعينيات القرن العشرين يمتلك من العلماء، في مختلف الحقول، أكثر مما كان لدى الولايات المتحدة واليابان مجتمعتين!

كان عدد الأطباء في الاتحاد السوفياتي هو 205 أطباء لكل 100.000 نسمة، مقابل 170 طبيبا لكل 100.000 نسمة في ايطاليا، و150 في الو م أ و144 في ألمانيا الغربية و110 في بريطانيا وفرنسا، الخ. بينما ما تزال النسبة في المغرب حتى اليوم (2016) 60 طبيبا فقط لكل 100.000 نسمة.

وبينما لم تحصل المرأة على الحق في التصويت في الو م أ إلا سنة 1920، ولم تحصل على ذلك الحق في فرنسا واليابان إلا سنة 1945 وسنة 1946 في ايطاليا وسنة 1952 في اليونان، بل و1971 في سويسرا!! فإن المرأة السوفياتية حصلت على ذلك الحق منذ الشهور الأولى للثورة، منذ سنة 1918.

كان برنامجه الفضائي يثير حسد القوى الكبرى. كانت أول مركبة تصل إلى سطح القمر هي المركبة الفضائية لونا 2 التابعة للاتحاد السوفيتي، وذلك في 13 شتنبر 1959، وهو الإنجاز الذي لم يتمكن الأمريكيون من تحقيقه إلا بعد ثلاث سنوات، في عام 1962.

وكان رائد الفضاء السوفياتي يوري جاجارين أول إنسان يتمكن من الطيران إلى الفضاء الخارجي والدوارن حول الأرض، في12 أبريل1961 .

إن دلت كل هذه المعطيات على شيء، فإنها تدل على التفوق المطلق للاقتصاد المخطط على الفوضى التي تميز الاقتصاد الرأسمالي، كما تدل على الإمكانية الهائلة التي يمكن تحقيقها بعد تخلص البشرية من النظام الرأسمالي.

هذا ما نناضل من أجله، نحن الماركسيون المغاربة، أنصار جريدة الثورة، الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي. إن أفضل احتفال بذكرى ثورة أكتوبر هو المساهمة بناء الحزب الماركسي الذي سيقود ثورة مشابهة هنا وفي كل أنحاء العالم.

# الطفولة والأسرة وانحطاط الرأسمالية

من المفترض أن تكون الطفولة مرحلة بسيطة وسعيدة، ومرحلة تألق حياة الإنسان، وفقا لوجهة النظر البرجوازية التقليدية عن العالم، حيث آفاق المستقبل رحبة. الآباء الذين ينتمون إلى مرحلة ما يسمى "Baby Boomer" ( أي الذين ولدوا بين عامي 1946 و 1965) وبعد أن عاشوا هم أنفسهم مرحلة الازدهار النسبي لفترة ما بعد الحرب، يؤكدون بثقة لأطفالهم أنه يمكنهم أن يصيروا أي شيء يريدونه عندما يكبرون.

لكن هذه الرغبة القوية في تحقيق مستقبل أفضل لأطفالهم تحولت إلى رماد بسبب الأزمة الرأسمالية. نحن نعيش الآن في عصر تراجع طويل الأمد، وللمرة الأولى منذ الكساد العظيم سيكون للجيل الجديد مستوى حياة أقل مما كان لآبائهم.

من بين الأشكال الواضحة التي يتجلى من خلالها المأزق التاريخي للنظام الرأسمالي هناك عدم وجود وظائف جيدة وانخفاض أجور الشباب الذين يدخلون سوق العمل. لكنه يعبر عن نفسه أيضا من خلال التفكك الواسع للعلاقات الإنسانية، بما في ذلك مؤسسة الأسرة النووية[1] البرجوازية، أي تلك الوحدات الاجتماعية المعزولة القائمة على الملكية الخاصة والنظام الأبوي التي يوكل لها المجتمع عبء العمل المنزلي وتربية الأطفال.

هذه المهام الضرورية لإنتاج الجيل الجديد، وبالتالي الحيوية لعموم المجتمع، كانت تنجز بشكل جماعي طيلة مئات الآلاف من السنين قبل ظهور المجتمع الطبقي. في ظل الرأسمالية تحد التوترات الهائلة وقيود روتين حياة الأجراء، أو ما يسميه ماركس "النشاط الحيوي" للعامل، من الوقت والطاقة المتاحين للاعتناء بالأطفال، وهو ما يحد بدوره من الاهتمام والتفاعل اللازم للنمو الجيد للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. وهكذا فإنه بالإضافة إلى استخلاصهم لفائض القيمة من عملنا، تحرمنا الرأسمالية من شيء أكثر جوهرية: تحرمنا من الوقت والطاقة والموارد المادية اللازمة للرعاية الكاملة للجيل القادم.

نشرت صحيفة واشنطن بوست مؤخرا قصتين حديثتين عن "مصلحة الإنسان" تتطرقان بالتفصيل لحياة طفل صغير، وتوفر تصورين متقابلين لهذه المسألة. تتطرق القصة الأولى لتنشئة طالب هندسة يبلغ 12 سنة من عمره، جيريمي شولر، أصغر شخص تم قبوله في جامعة كورنيل. عندما كان عمره 18 شهرا، تعلم جيريمي القراءة والكتابة باللغتين الإنجليزية والكورية، وبدأ يدرس أوليات الحساب عندما صار في الرابعة من عمره. عندما بلغ الثامنة، توقف عن الدراسة لمدة سنة للقيام بجولة في أوروبا مع والديه، وفي العاشرة من عمره حصل على درجة ممتازة في امتحان القبول في الجامعة (SAT)، وسجل نتائج أعلى من 99,6 % من الطلاب الذين خضعوا للاختبار في تلك السنة. منذ اليوم الأول لولادته تلقى جيريمي الرعاية المستمرة والاهتمام من أبويه واتبع تكوينه ليصبح مهندسا شابا مسارا واضحا: والدته لديها شهادة دكتوراه في هندسة الطيران، ووالده حصل أيضا على شهادة الهندسة في جامعة كورنيل.

بينما ركز المقال الأخر على طفل، لم يذكر اسمه، في السابعة من العمر، وجدته الشرطة أمام صيدلية في فرانكلين، أوهايو. كان الطفل يتضور جوعا إذ لم يأكل منذ عدة أيام وكان يحاول أن يبيع دميته الدب للحصول على المال لشراء الطعام. كانت الشخصية الرئيسية في هذا المقال هو ضابط الشرطة طيب القلب الذي التقطه واشترى له الطعام، قبل إلقاء القبض على والديه وانتزاع أربعة أطفال آخرين من عهدتهم. وتصف عدة فقرات من المقال كل تفاصيل الفوضى الموجودة في المنزل وكل قطعة قمامة والطعام الفاسد والصراصير والرائحة الكريهة. بعد سبع فقرات من الصور الحية، قام المقال بانعطافة سخيفة من خلال النقل عن رئيس الشرطة الذي أشاد بضباطه لأنهم «يعملون كل يوم على إطعام المشردين، وإطعام الأطفال... إنهم يعاملون الناس مثلما يعاملون أسرهم».

إن التباين في ظروف هاتين العائلتين هو وصف واضح للتناقض العميق للرأسمالية، حيث نجد توفر الإمكانيات الموضوعية الهائلة من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد الظروف اللاإنسانية التي يعاني منها الملايين. وعلى الرغم من وفرة الإمكانيات المادية في المجتمع، ما زال 16,2 مليون طفل يعانون من الجوع في الولايات المتحدة.

يعمل الغالبية العظمى من الآباء بصعوبة أكبر ولمدة أطول من أي وقت مضى، وفي كثير من الأحيان يعملون في وظائف متعددة فقط لتوفير حاجيات أطفالهم. ومع ذلك فإن الملايين منهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وفي أسفل السلم، يتم تعريف الإهمال المزمن بفشل الراعي عن تلبية الاحتياجات الأساسية للطفل مثل الرعاية والسكن والغذاء، والرعاية الصحية والملبس، وكذلك بعض الاحتياجات المادية والتربوية والعاطفية والأمن. في عام 2012 تم تسجيل 2,7 مليون حالة من مثل هذه الحالات في الولايات المتحدة.

وكما سبق لنا أن شرحنا في وثيقتنا منظورات الولايات المتحدة: «إن زيادة الفقر والبطالة والاقتطاعات في الخدمات الاجتماعية، والسجن الجماعي لأفقر فئات الطبقة العاملة، هي مرتبطة بالأزمة الحالية للرأسمالية. وهي المسؤولة إلى حد كبير عن تفكك مؤسسة الأسرة البرجوازية. ذكر مكتب الإحصاء الأمريكي في عام 2011 أن 40٪ من جميع المواليد الأحياء في الولايات المتحدة كانوا من أمهات عازبات، معرضون للفقر المدقع وارتفاع نسبة الانقطاع عن الدراسة والعنف. أفاد مكتب الإحصائيات لوزارة العدل في عام 2007 أن ما يقرب من 1,5 مليون طفل قاصر آباؤهم في السجن، ونصف هؤلاء الآباء هم المسؤولون الرئيسيون عن الدعم المالي لهؤلاء الأطفال».

في ظل الرأسمالية، تم نقل مسؤلية إنتاج الجيل الجديد إلى كاهل الأسرة الفردية، ووضعت المسؤولية على وجه التحديد على عاتق الأبوين. وعدم قدرة فئات متزايدة من السكان عن تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهم تعزى عادة إلى مسألة أخلاقية وفشل في الأبوة. إنها في الواقع انعكاس حقيقي لإفلاس بنية المجتمع البرجوازي والملكية الخاصة والإنتاج من أجل الربح في السوق، وعدم قدرتها على توفير الدعم للغالبية العظمى من السكان.

لقد شرح ماركس وإنجلز أن شكل الأسرة، ومعها العلاقات الاجتماعية التي يتربى في ظلها الأطفال، قد تغيرت على مر التاريخ، وفقا للتغيرات في بنية المجتمع. وعلى نقيض قرابة النسل الأمومي التي سادت خلال معظم التاريخ البشري، أدى ظهور المجتمع الطبقي والملكية الخاصة إلى تراتبية جديدة في بنية الأسرة. كانت الأسرة الأحادية الزواج ضرورية لإنشاء النسب الأبوي لكي يتمكن أصحاب الأملاك من نقل أملاكهم إلى أبنائهم.

عكست هيمنة الأب - باعتباره الشخصية المسيطرة في المنزل- العلاقات الاجتماعية الجديدة في المجتمع الذي صارت فيه، لأول مرة، طبقة حاكمة تخضع بقية المجتمع من خلال جهاز الدولة المسلح. في ظل الرأسمالية، خدم مطلب الطاعة في الأسرة التقليدية - من خلال تربية الطفل- في الإعداد المبكر للخضوع لأرباب العمل في المصنع.

لتطور الصناعة الحديثة، تحتاج الطبقة الرأسمالية إلى إمدادات وفيرة من العمال المحرومين من الملكية الذين يعتمدون حصريا على الأجرة، لكن القادرين على إعادة إنتاج أنفسهم كطبقة من خلال إنتاج الجيل القادم من العمال. وهكذا استندت الرأسمالية على الأسرة النووية كوحدة أسرية مكتفية ذاتيا على أساس أجرة العامل للقيام بالأعمال المنزلية اللازمة لإنتاج الجيل القادم من الأجراء، وضمان عودة العمال إلى المصنع كل يوم.

طبيعة الحياة في ظل الرأسمالية تمثل قيدا كبيرا على الوظائف الأساسية لتربية الأطفال، وخاصة في الولايات المتحدة، حيث إجازة الأمومة مدفوعة الأجر نادرة. في مجتمع منظم من أجل جمع أقصى قدر من الأرباح للطبقة الرأسمالية، وتربية الأطفال ورعاية الأطفال والرعاية الصحية والتعليم ليست حقوقا وإنما سلعا معروضة للبيع. ولهذا السبب نناضل من أجل إجازة أمومة مدفوعة الأجر بالكامل للنساء الحوامل بعد الثلث الأول من الحمل وإجازة أبوة بأجر كامل لمدة تصل إلى سنتين بعد الولادة أو التبني.

خلافا للوحدات المعزولة (والمتنافرة) من الأسر النووية البرجوازية - والتي تعتبر كل أسرة منفصلة عن بعضها البعض، مع مصالح خاصة

التتمة في الصفحة: 09

# منظورات الصراع الطبقي في مصر ومهام المناضلين الثوريين

**كتب هذا المقال من طرف مناضل ماركسي ثوري مصري في غشت 2016، وقد تم التصرف فيه باختصار الأرقام والاستشهادات ليناسب الجريدة وللاطلاع على المقال كاملا زر موقعنا على الانترنيت: http://www.marxy.com**

خلال شهر غشت 2016، تكون قد مرت أزيد من ثلاث سنوات على ثورة 30 يونيو 2013، عندما خرج إلى الشوارع ما يقارب 17 مليون متظاهر في أكبر ثورة في التاريخ. حتى الثورة الروسية الاشتراكية العظمى التي أسقطت النظام القيصري وأوصلت الطبقة العاملة إلى السلطة لأول مرة في التاريخ (إذا ما استثنينا تجربة كومونة باريس القصيرة) لم تشهد مشاركة كل ذلك العدد الهائل من المتظاهرين.

لقد أثبتت الطبقة العاملة لمصرية والشباب الثوري أنهم قادرون على تغيير المجتمع، وأعطت الدليل، مرة أخرى، على أن الجماهير عندما تقرر أخذ مصيرها بأيديها لا توجد قوة فوق الأرض قادرة على منعها، وعندما تنهض لا يكون هناك نظام، مهما كانت قوته، قادر على كبحها.

يا لها من أيام مجيدة تلك، ألهمت العالم بأسره وأعادت الثقة للشعوب، ليس في منطقة الشرق الأوسط فقط، بل حتى في أوربا وأمريكا، بإمكانية التغيير الثوري. فرأينا اندلاع حركات احتلال الساحات في أمريكا وأوربا، وتردد صدى شعار: "ثورة حتى النصر" في شوارع نيويورك ومدريد وباريس...

كانت السلطة في الشوارع وأماكن العمل، في يد العمال والشباب الثوري، وكانوا يعرفون ذلك، لكنهم، بسبب غياب الحزب الماركسي والبرنامج الثوري، لم يكونوا يعرفون ماذا يفعلون بها. لو توفر آنذاك حزب ماركسي ثوري ولو من بضعة آلاف مناضل وببرنامج ثوري واضح وتكتيكات صحيحة لكانت الطبقة العاملة قد استولت على السلطة وهو ما كان سيغير مصير العالم بأسره. لنتذكر أن البلاشفة خلال ثورة 1917 لم يكن عددهم يتجاوز 8000 مناضل.

غياب مثل ذلك الحزب وتلك القيادة مكن الطبقة السائدة من استعادة المبادرة نسبيا، ودفع المسار في اتجاه برلماني ودستوري، ليتمكن العسكر في النهاية من الاستيلاء على السلطة بقيادة الجنرال عبد الفتاح السيسي، والانقلاب على الثورة الشعبية.

لم يكن ما قام به السيسي والمجلس العسكري انقلابا على مرسي العياط وحكومة الإخوان المسلمين، كما يروج لذلك الانتهازيون والرجعيون الإسلاميون. لأن مرسي والإخوان يبقون، في آخر المطاف، مكونا من مكونات الطبقة السائدة، واستيلاء السيسي على السلطة كان، في آخر المطاف، لمصلحة تلك الطبقة بالذات بأسرها، وإن لم يرض مؤقتا فريقا منها. إنه لم ينقلب على الطبقة السائدة، ولا على السياسات التي كانت حكومة الإخوان تنفذها ولا المصالح التي كانت تدافع عنها، أي مصالح الرأسماليين والإمبريالية وصندوق النقد الدولي، بل انقلب على أهداف الثورة: "عيش حرية عدالة اجتماعية"، والطبقات الكادحة التي أشعلتها.

وخلال هذا الشهر كذلك تكون قد مرت أزيد من سنتين منذ أن خلع الجنرال السيسي بزة العسكري وارتدى قناع الرئيس المدني، وتسلم السلطة على اثر انتخابات شكلية محسومة النتائج سلفا. وصعد إلى السلطة على سلم من الأكاذيب والوعود المستحيلة التحقيق.

آنذاك قررت الجماهير أن تعطيه فرصة لتنفيذ تلك الوعود. ليست الجماهير غبية ولا متخلفة، كما يحب المثقفون البرجوازيون الصغار أن يقولوا، لكنها كانت قد تعبت بعد سنوات عاصفة من الحراك والتضحيات الجسيمة، بدون برنامج ولا أفق واضح، كما أنها كانت قد سئمت من بلطجية الإخوان المسلمين والاضطرابات التي كانوا يتسببون فيها، وزادت العمليات الإرهابية في تأكيد الحاجة إلى فرصة من الهدوء، فقررت أن تقدم "للريس" التفويض الذي طلبه.

استغل النظام الفرصة لكي يصفي حساباته مع الشباب الثوري ويعمل على سحق الطلائع الثورية التي استمرت في الحراك دفاعا عن الثورة، والتي يمكن لها أن تشكل نقطة مرجعية للجماهير عند عودتها إلى الشوارع. وهو ما يفسر موجة القمع الرهيب ضد شباب الثورة والتيارات اليسارية والقيادات العمالية والطلابية.

فقمع العسكر التعبير والصحافة، وكان أول ضحاياه الصحفي الثوري ناجي كامل واعتقل الكثير من الشباب الثوري من قبيل، على سبيل المثال لا الحصر، المناضل اليساري هيثم محمدين، القيادي في الاشتراكيين الثوريين، والمناضل زيزوه عبده والمناضل عمرو علي، أحد قيادات حركة 6 أبريل، و الحقوقي اليساري مالك عدلي. والشباب المعتقلين على خلفية النضالات ضد بيع الأراضي المصرية، تيران وصنافير، للمملكة السعودية الرجعية، والتعذيب في السجون، ثم القمع الذي يتعرض له الآن عمال الترسانة البحرية في الإسكندرية...

ليس هذا القمع دليلا عن قوة النظام، بل على العكس تماما إنه تعبير عن ضعفه وحالة الرعب التي يعيشها من أي حراك شعبي يعلم جيدا أنه غير قادر على الوقوف في وجهه فيحاول وأده في المهد.

قد يكون الجنرال السيسي هو الرئيس الذي أعطى في بداية حكمه من الوعود أكثر مما أعطاه أي رئيس آخر سبقه. لكن ما الذي تحقق الآن من كل تلك الوعود؟ هل وفر الخبز والشغل والسكن والعيش الكريم للجماهير التي ثارت بالضبط من أجل هذه المطالب الملموسة؟ كلا!

يعيش النظام المصري أزمة خانقة على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إضافة إلى الاضطرابات الأمنية المرتبطة بالإرهاب، الخ. والأوضاع المعيشية للجماهير ما تزال سيئة بل وقد ازدادت سوءا.

إلا أن الأكيد هو أن الجماهير التي انتظرت أن ترى وعود السيسي الجميلة تتحقق على أرض الواقع، لن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى أنه ليس فقط لم يف بوعوده، بل ويعمل على شن الهجومات القاسية عليها. وسوف ترد بقوة.

أولى مؤشرات التململ ضد نظام السيسي ظهرت في موجة الإضرابات البطولية الطويلة النفس التي اجتاحت العديد من القطاعات الصناعية والخدماتية، (انظر على سبيل المثال مقالنا" مصر: التحركات العمالية ومهام المناضلين الماركسيين"). كما أنها تظهر كذلك في تراجع شعبية السيسي، وهو ما أظهرته آخر دراسة ميدانية أجراها المركز المصري لدراسات الإعلام والرأي العام" تكامل مصر "في يوليوز2016، حيث أكد «أن 74% من المصريين يرفضون استمرار نظام السيسي مقابل 11% فقط يريدون استمراره، بينما 15% ليس لديهم اهتمام بما يحدث، وترتفع نسبة الرفض في الفئات العمرية أقل من أربعين عاما لتصل إلى 81%، وتتقارب نسب رفض استمرار النظام عند الذكور والإناث» . ناهيك عن ضعف نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت شهر نوفمبر 2015 ، وهو ما عبر عن تراكم السخط في أعماق المجتمع واليأس من إمكانية حل المشاكل عبر الطريق الانتخابي .

لقد تمكن السيسي في وقت قياسي من تحويل مصر إلى سجن كبير، أكبر حتى مما كانت عليه في عهد مبارك. في أواخر الشهر الماضي، فرقت قوات الأمن المصرية اعتصامًا في حوض لبناء السفن في الإسكندرية، وألقت القبض على 13 عاملًا ومهندسًا، يواجهون اليوم محاكمات عسكرية لأن المنشأة عائدة للقوات البحرية العسكرية [...] العمال والمهندسين محتجزون في سجن عسكري بتهمة المشاركة في احتجاجات غير مصرح بها.

لكنه من المستحيل الجلوس طويلا على الحراب. هذا ما يعلمه جيدا المنظرون المتبصرون للرأسمالية في واشنطن، لذلك لا يتوقفون عن تحذيره من الإغراق في السير في هذا الاتجاه الخطير. ليس طبعا لاعتبارات إنسانية وعشق حقيقي للديمقراطية وحقوق الإنسان، بل لأن ذلك يهدد بتفجير الوضع وإشعال لهيب ثورة جديدة ليسو متأكدين من إمكانية احتوائها.

إن المنظرين المتبصرين للرأسمال يفهمون ما نفهمه نحن الماركسيون، لكن من وجهة نظر طبقية نقيضة بطبيعة الحال، من وجهة نظر مصالح الرأسمالية واستمرارها. وهذا ما يتضح من خلال مقال الصحيفة البرجوازية المرموقة، The Economist، حيث تقول بقلق:

«يخلق هذا الشروط للانفجار المقبل. وليس هناك مكان آخر حيث الخليط السام للضغط الديمغرافي والقمع السياسي وانعدام الكفاءة الاقتصادية أكثر إثارة للقلق مما هو عليه الحال في مصر في ظل الرجل القوي عبد الفتاح السيسي».

وتضيف: «باعتبارها أكبر بلد عربي، تعتبر مصر مركزية بالنسبة لمستقبل المنطقة. إذا نجحت سوف يبدأ الشرق الأوسط في الظهور بمظهر أقل قتامة، لكن إذا فشلت، فإن الفوضى الحالية ستصير أكثر بشاعة».

إن المنظور هو بالتأكيد احتداد الصراع الطبقي والنضالات الجماهيرية ضد الاستغلال والغلاء وضد التقشف والبطالة... النظام القائم ضعيف ولا يمتلك هامشا كبيرا للمناورة، ليس لديه ما يقدمه للعمال والشباب وعموم الكادحين. سيحاول البقاء في السلطة من خلال المناورة واستعمال مزيج من القمع والوعود الكاذبة. أما الجماهير فقد أثبتت قوتها وتمتلك فئاتها الطليعية قدرا كبيرا من الثقة في النفس، بعد كل الملاحم التي سطرتها خلال السنوات القليلة الماضية.

ستنهض الجماهير للنضال مرارا فتحقق بعض الانتصارات كما يمكن أن تتكبد الهزائم. النصر والهزيمة سيسيران يدا في يد خلال الفترة التي تنفتح أمامنا. كل الحكومات البرجوازية، التي ستصل إلى السلطة، عسكرية كانت أم مدنية، ستكون ضعيفة وعاجزة عن تقديم أي حل للمشاكل، لكن الجماهير المفتقدة للتنظيم والقيادة والبرنامج الثوري، لن تتمكن من تقديم البديل عن تلك الحكومات المأزومة. إن انفجار ثورات شعبية جديدة مسألة حتمية، وفي مواجهتها ستستعمل الطبقة السائدة ودولتها كل الأوراق التي بين أيديها: ستستعمل المناورات البرلمانية والوعود الكاذبة، كما ستستعمل القمع وتقسيم صفوف الجماهير على أساس ديني وطائفي وإقليمي؛ ستنظم بعض العمليات الإرهابية هنا وهناك، أو على الأقل ستسمح بحدوثها بين الحين والآخر، لكي تجبر الجماهير على الخضوع وطلب "الأمان" مقابل الخبز والحرية. ستكون السيرورة طويلة ومؤلمة، وسيسقط الكثير من الضحايا الأبرياء.

استمر المثقفون البرجوازيون الصغار والعصبويون المحسوبون على اليسار من كل نوع يشتكون طيلة عقود من "تخلف" العامل والفلاح في مصر و"استكانته" و"ضعف الوعي لديه"، كما ساهموا إلى جانب وسائل الإعلام الغربية في تسويق صورة عن الجماهير المصرية بكونها "أصولية" وغارقة في "التعصب"، وقاعدة للإخوان المسلمين، وما إلى ذلك. ولم يكونوا طبعا بحاجة إلى دليل على مزاعمهم، إذ يكفي أن يقولوا الشيء ليكون صحيحا. لكن الطبقة العاملة والشباب الثوري عندما نهضوا كنسوا بضربة واحدة كل هذه المزاعم. ليتضح أن هؤلاء السادة المثقفين هم من ينقصهم الوعي والشجاعة. جميع اليساريين المزعومين وجميع العصبويين أصيبوا بالدوار عندما انطلق المسار الثوري. بعضهم ارتمى في أحضان العسكر، والبعض الآخر ارتمى في أحضان الإخوان المسلمين، بينما ارتمى البعض الآخر في الفراغ...

وحدهم الجماهير والشباب الثوري، بمن فيهم مناضلون طليعيون نقديون داخل تلك المنظمات والعصب والذين انشق أغلبهم عنها لاحقا لتقززهم من سياساتها الخيانية في دعم العسكر أو دعم الإخوان أو التيارات البرجوازية اللبرالية، من استمروا بحسهم الطبقي ، طيلة المسار الثوري، يميزون بوضوح العدو الطبقي رغم اختلاف الشعارات التي يرفعها دينية أو لبرالية، أو غيرها. من الذي أثبت التاريخ الآن جبنه وغبائه وانعدام الوعي لديه الآن؟

لا ينقص الطبقة العاملة المصرية الشباب الثوري لا العزيمة ولا الإصرار، لا تنقصهم الشجاعة ولا الكفاحية، كما لا ينقصهم الوعي بالواقع الذي يعيشونه ويرفضونه. إن ما ينقصهم هو التنظيم الثوري والبرنامج العلمي والبديل الجذري عما هو قائم. إن أزمة الحركة الثورية المصرية هي أزمة القيادة الثورية. وهذا بالضبط ما ينبغي على العمال الطليعيين والشباب الثوري المصري أن يركزوا جهودهم عليه.

إن مهمة بناء القيادة الثورية لن تنجز من تلقاء نفسها، ليس الحزب الثوري بكتيريا بدائية أو طحالب يمكنها أن تظهر من تلقاء نفسها عندما تتوفر الظروف الموضوعية الملائمة. إنه ثمرة عمل واع منظم صبور لتكوين الكوادر الثورية وبناء التنظيم وترسيخ التقاليد البلشفية. كما أنه ليس مهمة ملقاة على كاهل مخلص سيأتي من وراء السحاب. إنها مهمتي أنا وأنت أيها الشاب الثوري المصري وأنت أيتها الشابة الثورية المصرية، إن تركتها لـ "الآخرين" سيتركها هؤلاء "الآخرون" لـ "الآخرين" وستبقى المهمة عالقة، وستستمر الثورة بدون قيادة، وستستمر التضحيات في الضياع هباء وسيبقى حسم الصراع لصالح العمال وعموم الفقراء مؤجلا إلى ما لا نهاية.

يجب الآن على كل مناضل يساري مصري الشروع في بناء الحزب الماركسي الثوري عبر تنظيم خلايا الدراسة الماركسية وكسب المناضلين الشباب الواحد تلو الآخر وتكوينهم على قاعدة الماركسية الثورية والشروع في طرح مطالب برنامجية انتقالية من أجل تحقيق أهداف الثورة المصرية ثورة 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013: الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية، وهي المطالب التي لا يمكن أن تتحقق في ظل الرأسمالية، مهما كان شكل الحكومة عسكرية أو مدنية، لبرالية أو دينية. لا يمكنها أن تتحقق إلا في ظل حكومة عمالية تنفذ برنامجا اشتراكيا يقوم على تأميم وسائل الإنتاج الكبرى ووضعها تحت الرقابة العمالية ومخطط اشتراكي يلبي حاجات الأغلبية الساحقة.

وليكن شعارنا الآن:

**ليسقط حكم العسكر!**
**لتسقط الحركات الدينية الرجعية!**
**لتسقط الرأسمالية!**
**فلنبن الحزب الثوري لقيادة النضال من أجل إنجاز مهام الثورة: عيش - حرية - عدالة اجتماعية!**

## تتمة: الطفولة والأسرة وانحطاط الرأسمالية

منفصلة، والتي تناط للآباء والأمهات مسؤولية توفير وحماية المصالح الحصرية الخاصة بوحدة عائلتها- تمثل الاشتراكية العودة إلى العلاقات الإنسانية الجماعية الأكثر طبيعية، لكن على مستوى أعلى بما لا يقاس. سوف يكون هناك وعي اجتماعي بأن لكل شخص بالغ المصلحة في تطور كل طفل.

سوف يضمن الانتشار غير المسبوق لمرافق رعاية الأطفال ذات جودة وبرامج ما بعد الانتهاء من المدرسة بيئة لتغذية وتربية وتعلم الأطفال وتحفيزهم فكريا، وسيتم توفير جميع الموارد اللازمة للتنمية القصوى. مثل هذه البرامج، بالإضافة إلى خدمة المصابن العامة والمطاعم المدعومة التي تقدم غذاء صحيا ذو جودة ستساعد النساء العاملات على تحرير أنفسهن من العبودية المنزلية، في حين سيتم نقل مسؤوليات رعاية وتنشئة الجيل القادم إلى المجتمع ككل. إن التعلم مدى الحياة والرعاية الصحية الشاملة وتقليص أسبوع العمل إلى حد كبير ستضع الأساس لهذا النوع من الحياة التي هي اليوم مخصصة لأقلية صغيرة من السكان.

في مجتمع قائم على التخطيط الديمقراطي لتلبية الاحتياجات البشرية، سيختفي التخلي عن الأطفال. لن يكون من الغريب السماع بوجود أطفال عباقرة، أو بطفل في 12 من عمره تم قبوله في مؤسسة للتعليم العالي، والتي، على عكس جامعات آيفي ليج[2] اليوم، ستكون عمومية وسيتم نشرها على نطاق واسع، ومتاحة للجميع مجانا.

تبين قصة جيريمي شولر الإمكانيات البيولوجية الهائلة عندما يتم رعاية الأطفال منذ البداية، وتمكينهم من بيئة حيث يمكنهم تحقيق إمكاناتهم الكاملة. بعد التحرر من قيود المجتمع الطبقي، سيستوعب ملايين الأطفال المعرفة بمعدل مذهل، وستفتح أمام الإمكانات البشرية آفاق لا يمكن تصورها الآن.

**هوامش:**

[1] الأسرة النووية هي الأسرة البرجوازية النموذجية، التي تتكون من الأبوين والأبناء (في الغالب اثنين)، عكس الأسرة الممتدة. (المترجم)

[2]جامعات آيفي ليج هي جمعية و مؤتمر الرياضة للرابطة الوطنية للرياضة لثماني جامعات خاصة في شمال شرق الولايات المتحدة: جامعة براون (رود ايلاند)، جامعة كولومبيا (نيويورك)، جامعة كورنيل (نيويورك)، كلية دارتموث (نيو هامبشير)، جامعة هارفارد (ماساتشوستس)، جامعة ولاية بنسلفانيا (بنسلفانيا)، جامعة برينستون (نيو جيرسي) وجامعة ييل (كونيتيكت). ولكن اسم " آيفي ليج" لا يقتصر على الجانب الرياضي، ولكن يجمع بين الفلسفة التربوية والامتياز الأكاديمي للثماني جامعات التي يتكون منها، و المعروفة بـ "الثمانية القديمة". وعلاوة على ذلك، اسمها يأتي من اللبلاب (الإنجليزية آيفي)، وهو نبات متسلق و يغطي جدران هذه الجامعات، ذات النمط البريطاني التي تقع في المنطقة الشمالية الشرقية من الولايات المتحدة وتحيط بها دلالات النخبوية والتميز الأكاديمي. المترجم.

# حتى لا يتحول الدجل إلى ماركسية

## رد على مقال الرفيق التيتي الحبيب "حتى لا تتحول الماركسية الى دجل"

### الجزء الثاني

**قراءة جزئية في تراث الحملم**[1]

**تقتضي متطلبات النقاش مع الرفيق التيتي الحبيب، كما سبقت الاشارة في الجزء الأول، القيام بقراءة، ولو موجزة، في أبرز مفاهيم ومواقف منظمة إلى الأمام، خاصة وأن الرفيق التيتي يعتبر أن سوء حظنا جعلنا لم نطلع على تلك المواقف مما أدى بنا إلى السقوط في "أعطاب نظرية" خطيرة أصابت الرفيق بالحزن الشديد.**

تعود ضرورة القيام بهذه القراءة في تراث الحملم إلى عدة أسباب من أهمها واقع أنه لا يمكن نقاش تصورات رفاقنا في النهج الديمقراطي إلا بالعودة إلى أهم الأسس النظرية التي تقوم عليها، والتي نجدها مفصلة في أوراق منظمة إلى الأمام بالخصوص. حيث أنها ما تزال تشكل المرجعية المذهبية للحزب ولأغلب التيارات الستالينية التي ما تزال قائمة لحد الآن.

لكن قبل الخوض في هذا النقاش لا بد أن نشير إلى مسألتين في منتهى الأهمية وهما: أولا أننا نقف إجلالا لكل التضحيات التي قدمها مناضلو التجربة وإخلاصهم وصدقهم. وثانيا أن هذه القراءة لن تكون شاملة بسبب ضيق المجال، بل ستكون فقط قراءة في بعض الشعارات الرئيسية التي ميزت الحركة.

لذلك سنركز وفق ما يسمح به المجال على نقد تصورات الرفاق فيما يخص الموقف من "البرجوازية الوطنية" ومفهوم "الأوليغاريشيا الكمبرادورية"؛ وطبيعة الثورة، ثم الإجابة عن سؤال" ثورة عمالية أم "حرب الشعب الطويلة الأمد"؟.

**أ- حول "البورجوازية الوطنية"**

من أهم الركائز التي قام عليها تصور منظمة إلى الأمام الرهان على وجود طبقة بورجوازية لديها مصلحة في "ديمقراطية برجوازية وطنية".

لكن بما أنهم لم يكونوا يجدون مثل هذه الطبقة في الواقع، لأنها ليست موجودة ولا يمكنها أن توجد، في هذا العصر الذي نعيش فيه، عصر الإمبريالية، فقد قاموا بأخذ الطبقة البورجوازية المغربية كما هي، ثم بدأوا يجرون لها عملية تجميلية لكي تصير على الشاكلة التي يريدونها أن تكون عليها.

تقول إلى الأمام في واحدة من وثائقها التأسيسية[2]:

«إن الاوليغاريشيا الكمبرادورية قد أدمجت في عملية نهبها لاقتصاد البلاد نواب البرجوازية الكبيرة التجارية والصناعية والعقارية التي أخذت في النمو قبل الاستقلال، إذ لعبت دورا لا وطنيا، والتي ما فتئت منذ الاستقلال مرهونة بمصير الرأسمال الأجنبي. إن ممثلي هذه البرجوازية الكبيرة يخدمون بالخصوص مصالح الاوليغاريشيا الكمبرادورية فيما يتعلق بعلاقاتها الاقتصادية والمالية بالإمبريالية، وفيما يتعلق بالتسيير والتنمية وذلك بالتعامل مع تقنوقراطيي الإمبريالية والأبناك والأجهزة التي تعمق بوسائلها سياسة الاستعمار الجديد».

وعليه فإن تلك الطبقة، أي البرجوازية الكبيرة، تعرضت لـ "إدماج" من طرف بعض الأشرار ("الاوليغاريشيا الكمبرادورية")، في عملية نهب اقتصاد البلاد، الذين جعلوها تخدم بالخصوص مصالحهم. والرفاق في منظمة "إلى الأمام" يعلمون ورطتها ويؤسفهم الوضع، لذلك فإنهم يقترحون أنفسهم لكي يخلصوها من سيطرة تلك الأوليغارشيا ومن الارتهان للإمبريالية، بل وحتى من "أوهامها المستحيلة"... كل هذا وغيره بالوصفة السحرية التالية:

«فيما يخص **التورط الحالي** لهذه الطبقة الاجتماعية، التي وقعت أسيرة أحلامها المستحيلة المتمثلة في دولة تعتمد ديمقراطية برجوازية وطنية من جهة، **ولنهب** الاليغاريشيا الكمبرادورية من جهة أخرى، فإن **برنامج الحزب الثوري هو وحده الكفيل بإعطاء رؤيا واقعية وشريفة في إطار إنجاز قطاع محدود من الرأسمالية الوطنية تحت قيادة الدكتاتورية الديمقراطية الثورية للعمال والفلاحين الفقراء وذلك ضمن المرحلة الانتقالية نحو الاشتراكية**». (نفسه، خط التشديد من عندنا)

سيقوم الرفاق بثورتهم ليس لكي يتحرر العمال من عبودية الرأسمالية، (لأنه يمكن للعمال على كل حال أن ينتظروا، فتحررهم مرحلة ثانية ليس الأوان أوانها الآن)، بل سيقومون بثورتهم من أجل تحرير البرجوازية من "الأوليغارشيا الكومبرادورية"، من خلال "إنجاز قطاع محدود من الرأسمالية الوطنية"، "تحت قيادة الدكتاتورية الديمقراطية الثورية للعمال والفلاحين الفقراء".

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل لتلك "البورجوازية الوطنية" فعلا أية مصلحة في أي تحرر من الوضع القائم؟ وهل طلبت من الرفاق أن يحرروها، أم أنهم سوف يحررونها (من الأوليغارشية والرأسمال الأجنبي) رغما عن انفها؟ كل ذلك ليس ضروريا، فهم يعرفون مصالحها أفضل منها، ومستعدون لأن يخلصوها حتى من "أحلامها المستحيلة المتمثلة في دولة تعتمد ديمقراطية برجوازية وطنية" "بإعطاء رؤيا واقعية وشريفة" لأحلامها تلك لتصبح ممكنة.

الرفاق يعتبرون، في نفس الفقرة، أن تلك الطبقة "لعبت دورا لا وطنيا، وما فتئت منذ الاستقلال مرهونة بمصير الرأسمال الأجنبي"، مما كان يفترض منهم أن يستخلصوا النتيجة الصحيحة وهي أنها **طبقة رجعية بالمطلق، ولا يمكن أن تكون جزءا من معسكر الثورة**، لكنهم يناقضون أنفسهم ويصرون على "إعطاء رؤية شريفة لأحلامها". ورأيهم ذاك ليس جديدا في تاريخ الحركة العمالية الأممية، بل لقد سبق للينين وتروتسكي أن ناضلا ضده منذ بدايات القرن العشرين.

في روسيا، بداية القرن العشرين، كان هناك نقاش حاد بين تيارات الحركة الاشتراكية حول دور البرجوازية في الثورة. كان المناشفة يقولون: بما أن الثورة بورجوازية ومهام الثورة برجوازية ديمقراطية، فإن البورجوازية جزء من معسكر الثورة وراهنوا كثيرا على اللبراليين، بل وقالوا إن قيادة الثورة لا بد أن تكون في يدها، وعلى العمال أن يمتنعوا عن كل ما يمكنه أن يثير رعبها.

أما لينين، وإن اتفق حول طبيعة الثورة باعتبارها ثورة بورجوازية، فقد أكد على أن البرجوازية الروسية تمتلك آلاف الروابط مع النظام القيصري والرأسمال الأجنبي مما يجعلها عاجزة عن قيادة الثورة، وأوضح أنها ستكون لا محالة إلى جانب الثورة المضادة.

كتب عام 1905: «إن البورجوازية في مجموعها، ستنتقل حتما إلى معسكر الثورة المضادة، إلى معسكر الاستبداد، ضد الثورة وضد الشعب».[3]

لذا سيكون على الطبقة العاملة، بالتحالف مع الفلاحين، أن تقود الثورة الديمقراطية، ويقول في هذا السياق: «يبقى "الشعب" أي البروليتاريا والفلاحون. وحدها البروليتاريا من يمكن الاعتماد عليها للسير حتى النهاية [...]» (نفسه).

وبدوره ناضل تروتسكي ضد الأوهام المنشفية بخصوص "البورجوازية الوطنية"، وشرح، في كتابه نتائج وتوقعات، الذي صدر سنة 1906، أن البورجوازية الروسية دخلت إلى مسرح التاريخ متأخرة وضعيفة ومشوهة، وانها ظهرت في روسيا، في نهاية القرن التاسع عشر، تحت وصاية الدولة القيصرية، وبفعل تغلغل الرأسمال الأجنبي، وبالتالي فإنها ضعيفة وتابعة ورجعية.

واتفق هو ولينين في تقييمهما لموقف البورجوازية من الثورة حيث يقول في نفس المرجع: «إن تسليح الثورة في روسيا يعني أولا وقبل كل شيء تسليح العمال. واللبراليون، الذين يعلمون هذا ويخافونه، يتفادون مسألة إنشاء الميليشيا من أساسها. بل إنهم يتخلون عن مواقعهم للحكم المطلق بدون قتال، مثلما تخلى البرجوازي

تبيير عن باريس وفرنسا لصالح بسمارك، فقط للحيلولة دون تسليح العمال». (نفسه).

وقد دافع عن نفس الموقف الذي دافع عنه لينين، بخصوص الطبقة المؤهلة لقيادة الثورة، حيث كتب هو أيضا: «يؤدي هذا إلى واقع أن الصراع من أجل مصالح كل روسيا وقع على كاهل الطبقة الثورية الوحيدة الموجودة الآن في البلد، أي البروليتاريا الصناعية» (نفسه).

وفي المقابل اختلف لينين وتروتسكي حول طبيعة الدولة التي ستنتج عن هذه الثورة، ففي حين اعتبر لينين، في البداية، أن الثورة ستؤدي إلى إنشاء دولة "دكتاتورية العمال والفلاحين الديمقراطية الثورية"، فإن تروتسكي قال إن قيادة البروليتاريا للثورة تعني أن الطبقة العاملة ستستولي على السلطة، بالاستناد إلى الفلاحين وليس باقتسام السلطة معهم.

قال «إن البروليتاريا في الحكم ستقف أمام الفلاحين بوصفها الطبقة التي حررتهم [...] هذا يعني أن مؤسسة الأمة التمثيلية التي ستنعقد بقيادة البروليتاريا المعتمدة على تأييد الفلاحين، لن تكون غير شعار ديمقراطي لحكم البروليتاريا [...] إن التجربة التاريخية تبين أن الفلاحين عاجزين تماما عن القيام بدور سياسي مستقل» (نفسه).

وتوقع أن البروليتاريا في الحكم، وبعد أن تشرع في إنجاز المهام الديمقراطية للثورة، لن تتوقف عندها وستبدأ، في نفس الآن، بتطبيق مهام التحول إلى الاشتراكية، في إطار ثورة دائمة.

أثبتت الثورة الروسية، عام 1917، صحة موقف لينين وتروتسكي من الطبقة البورجوازية الروسية واللبراليين الروس[4]. بينما لعب المثقفون البورجوازيون الصغار، المناشفة والاشتراكيون الثوريون، في هذا الصراع دورا مشؤوما وخيانيا. حيث دفعتهم أوهامهم حول "البورجوازية التقدمية"، وضرورة المرور من مرحلة طويلة من الرأسمالية الوطنية، الخ، إلى تسليم السلطة عن طيب خاطر للحكومة المؤقتة ووقفوا بحزم ضد كل محاولات الطبقة العاملة لحسم السلطة بواسطة مجالسها.

وحتى البلاشفة انقسموا على أنفسهم بين معسكر (زينوفييف وكامينيف وستالين، الخ) يقول بأن الثورة بورجوازية وأنه يجب السماح بتمرير السلطة للحكومة المؤقتة، وبين معسكر آخر (بزعامة لينين) يقول بأن إنجاز المهام الديمقراطية للثورة مستحيلة بدون حسم الطبقة العاملة للسلطة السياسية، ورفع شعار: "لا ثقة في الحكومة المؤقتة، كل السلطة للسوفييتات".

ما هي التهمة التي رفعها هؤلاء "البلاشفة القدماء" ضد لينين الذي دافع عن إسقاط الحكومة المؤقتة وحسم السلطة السياسية من طرف الطبقة العاملة؟ لقد اتهموه بالقفز على المراحل، والنزعة الذاتوية، الخ، أي نفس التهم التي يوجهها لنا أصدقاؤنا الستالينيون اليوم. لكن لحسن الحظ خاض لينين نضالا صارما ضدهم داخل الحزب وأمام العمال وانتصر عليهم، وسلح الحزب بشعارات جديدة (انظر مثلا: كتاب موضوعات أبريل، وكراس: الكارثة المحدقة وكيف نحاربها).

فتمكن الحزب من القيام بمهمته التي هي قيادة الطبقة العاملة لحسم السلطة السياسية.

لو أن أسلاف أصدقائنا كانوا هم من انتصر آنذاك لكانت روسيا استمرت بلدا شبه مستعمر، بل لم يكن من المستبعد نهائيا أن تتم إعادة النظام القيصري مجددا. فلقد حاولت البورجوازية في البداية إنقاذ النظام الملكي ودخلوا بالفعل في مفاوضات مع نيقولا الثاني من أجل التنازل عن الحكم لصالح شخص آخر من الأسرة المالكة، وهو ما تم يوم 02 مارس 1917، عندما تنازل لأخيه ميخائيل.

كان هذا هو مشروع البرجوازية، لكن العمال كان لهم رأي آخر، حيث اجتاحوا البلد بمظاهرات وإضرابات أثارت رعب البرجوازية وجعلتها تتخلى عن مخطط الحفاظ على حكم القياصرة. قال ميخائيل رودزيانكو، رئيس مجلس الدوما القيصري آنذاك: «إن إعلان الأمير الكبير إمبراطورا سيصب الزيت على النار وسيطلق طوفانا لا يبقي ولا يذر، وسنخسر كل السلطة»، لذلك اضطروا مرغمين إلى التخلي عن هذا المخطط الرجعي، ليس بفضل مشاعر ديمقراطية ثورية صادقة، بل فقط بسبب الخوف من الثورة والعمال.

بعد ذلك لجؤوا إلى تشكيل حكومة مؤقتة بزعامة الأمير لوفوف، أعضاؤها رأسماليون كبار ونبلاء، بدعم من المناشفة والاشتراكيين الثوريين. هذه الحكومة البورجوازية استمرت في الحرب الإمبريالية ورفضت إعطاء الأرض للفلاحين الفقراء ورفضت تقليص ساعات العمل ولو إلى ثماني ساعات، ورفضت إجراء انتخابات ديمقراطية، وغيرها من المطالب الديمقراطية الأساسية، بل بدأت في شن حملة قمع ضد الثورة وخاصة ضد البلاشفة وعلى رأسهم لينين، كما رمت بتروتسكي في السجن.

إن ما قلناه عن "البورجوازية الوطنية" الروسية يصح تماما عن "البرجوازية الوطنية" المغربية. فهي أيضا دخلت إلى مسرح التاريخ متأخرة وضعيفة ومشوهة، وتحت وصاية الدولة وبفعل تغلغل الرأسمال الأجنبي، في عصر الإمبريالية. بل هي أكثر ضعفا وتشوها بالنظر إلى أن روسيا القيصرية لم تعرف، رغم كل شيء، استعمارا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا مباشرا مثلما هو حال المغرب. **وبالتالي فإنها تنتمي في مجموعها حتما إلى معسكر الثورة المضادة، إلى معسكر الاستبداد، ضد الثورة وضد الشعب.**

كما ان كل حديث عن تضررها من الدكتاتورية وسيطرة "الأوليغارشية الكومبرادورية" إلى درجة أن تفكر في الثورة أو مساندة الثورة، مجرد أوهام لا أساس لها من الصحة. اسألوا في هذا الصدد العمال الذين يشتغلون في معامل "البرجوازية الوطنية" المغربية عن قمع الحريات النقابية وكيف تستعمل تلك "البرجوازية الوطنية" البوليس والقوانين الدكتاتورية لمراكمة الثروات الهائلة وحرمانهم من كل الحقوق.

إن مصطلح "برجوازية وطنية" هو في حد ذاته تلاعب بالكلمات. ففي عصرنا الحالي: عصر الإمبريالية وعولمة الرأسمال، لا إمكانية لوجود برجوازية وطنية مستقلة عن السوق العالمية والرأسمال المالي الامبريالي. ليس أمام كل الرأسماليين في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، وبغض النظر عن نواياهم، سوى أن يندمجوا من موقع التابع، أو أن يندحروا ويتبلتروا (أي يلتحقوا بصفوف البروليتاريا بعد إفلاسهم). في الحالة الأولى لا يمكن وصفهم بكونهم "وطنيين" وفي الحالة الثانية لا يمكن وصفهم بكونهم "برجوازيين".

وفي سياق آخر نتسائل عن السبب الذي يمكن أن يدفع البروليتاريا إلى التضحية بنفسها في ثورة لكي تعمل على تحرير أعدائها وتمكنهم من رقبتها؟ وبدل أن تبني المجتمع تحت رقابتها ولمصلحتها، تتفضل ببنائه لصالح "البورجوازية الوطنية".

هل الاستغلال في معمل "بورجوازي وطني"، أفضل من الاستغلال في معمل تملكه شركة إمبريالية؟ وحدهم أصدقاؤنا المثقفون من يستطيع فهم حلاوة الاستغلال في معمل بورجوازي وطني، مقارنة بالاستغلال في معمل تملكه شركة إمبريالية، كيف لا وهم، إضافة إلى ثقافتهم الأكاديمية الواسعة، لم يدخلوا في حياتهم معملا. أما العمال فإنهم أقل تعمقا في العلوم المعقدة التي يفهمها أصدقائنا إلى درجة أنهم يفضلون الاشتغال في مصانع الشركات الكبرى على العمل في أقبية العمارات ومصانع البؤس.

ونحن الماركسيون، وبالرغم من أننا لا نريد أن نزيد في حزن الرفيق التيتي الشديد على "أعطابنا النظرية وغيرها"، نتفق بدورنا مع أبناء طبقتنا العمال في موقفهم، ونفضل المصانع الكبرى، مثل شركات صنع السيارات وأجزاء الطائرات، التي تشغل اليوم، في طنجة والبيضاء وغيرهما، آلاف العمال المجمعين في مكان واحد (أزيد من 7000 عامل في مصنع السيارات في طنجة وحدها!)، عوض شركات العائلات "البورجوازية الوطنية" التي تشغل بضعة عشرات من العمال تمتص دمائهم في ظروف عمل وحشية ومقابل أجور الجوع، وبدون أي حقوق.

كما سندع للقوميين البورجوازيين الصغار مهمة الدفاع عن "المنتوج الوطني"، أما نحن الماركسيون فإننا نعتبر أن تلك المصانع الكبرى، التابعة للشركات الإمبريالية المتعددة الجنسيات، هي قلاع الطبقة العاملة المغربية، وهي الثكنات التي تعلمها التنظيم والشعور بوحدتها الطبقية، ومن بين صفوف العاملين فيها سوف تكسب الحركة الماركسية المغربية أفضل قادتها، وهم من سيكونون في الخطوط الأولى للثورة الاشتراكية المغربية، التي ستحمل الطبقة العاملة إلى السلطة فتصادر تلك الشركات بدون أي تعويض وتسيرها تحت رقابتها الديمقراطية.

**ب- في مفهوم "الأوليغاريشيا الكمبرادورية"**

يعتبر هذا المصطلح بدوره من أكثر المصطلحات استعمالا عند الرفاق في الحملم، وكل التيارات التي تشكل استمرارية للحملم، بمن فيها تيار رفاقنا في النهج الديمقراطي. لكن ماذا يعني هذا المصطلح؟ في الواقع لا أحد يدري!!

فتلك "الأوليغارشية الكمبرادورية" تكون أحيانا فئة، (مثلما يدل على ذلك مصطلح أوليغارشية = نخبة حاكمة)، وهو ما قصدوه عندما تحدثوا عن أن "الاوليغاريشيا الكمبرادورية قد أدمجت في عملية نهبها لاقتصاد البلاد نواب البرجوازية الكبيرة التجارية والصناعية والعقارية [...]"، الخ. وأحيانا أخرى تكون طبقة، مثلما نجد على سبيل المثال في مقال إلى الأمام "المرحلوية أو النيومنشفية" حيث يقولون عنها "الطبقة الكمبرادورية الحاكمة"، الخ.

طبقة أم فئة؟ ربما هذه المسألة ليست مهمة بالنسبة لرفاقنا، وفي الغالب هم أيضا لا يعرفون معناها. بل إن قوة هذا المصطلح تأتي أساسا من غموضه، وبالتالي ذلك الكم من "العمق النظري" الذي يوحي به لمن يسمعه ولا يفهمه.

إذا كان الرفاق يعنون به طبقة اجتماعية فعلا، فهذه مشكلة حقيقية. فبالرغم من أنه في بلاد العجائب كل شيء ممكن، فإنه في الواقع الحقيقي لا يمكن خلق طبقة اجتماعية من العدم. في العالم الواقعي لا يأتي شخص ويقول لأصدقائه: "يا له من يوم جميل مشمس! ما رأيكم أن نصنع طبقة اجتماعية جديدة؟" فيوافقونه ويبدأون في اللعب.

في العالم الواقعي تتحدد الطبقات الاجتماعية بنمط الإنتاج والموقع الذي تحتله في المجتمع. والطبقات الاجتماعية في عصرنا الحالي، عصر الرأسمالية العالمية والإمبريالية، هي عموما:

طبقة كبار مالكي وسائل الإنتاج (الأرض والمناجم والمصانع، الخ)، التي تعيش على استغلال قوة عمل الآخرين من فائض القيمة التي ينتجونها، وهي الطبقة الرأسمالية أو البرجوازية الكبيرة؛

وفي مقابلها هناك طبقة واسعة من غير المالكين ما عدا قوة عملهم الذهنية والعضلية والتي يبيعونها (أو يعرضونها للبيع) للطبقة البرجوازية، أو لدولتها، لكي يعيشوا، وهي طبقة العمال.

وبين هاتين الطبقتين توجد طبقة صغار مالكي وسائل الإنتاج من الفلاحين الصغار وأصحاب الدكاكين والورشات الصغرى ومن يشبههم، وهم من تسميهم الماركسية الطبقة البرجوازية الصغرى.[5]

وإلى جانبهم، بالأحرى تحتهم، توجد فئات أطلق عليها ماركس اسم البروليتاريا الرثة، حثالة الطبقات الأخرى المتساقطين في الهامش (المشردون، المتسولون، النشالون، الخ).

نحن نعلم أننا بهذا الحديث نزيد في حزن الرفيق التيتي الشديد، لأنه سيظن أننا لا نحبه ونحاول حرمانه من طبقاته العزيزة عليه. لكننا آسفون لأن كل الأطفال مجبرون في يوم ما، لمصلحتهم هم بالذات، أن يقال لهم بأن بابا نويل مجرد خرافة، مثله مثل "طبقة الكومبرادور".

أو ربما لا يقصد الرفاق بـ "الكومبرادور" طبقة اجتماعية، بالمعنى الماركسي للطبقة الاجتماعية، ربما يقصدون بها "فئة اجتماعية حاكمة"، أي أنها هي نفس ما يطلقون عليه اسم "المخزن"، أو "المافيا المخزنية"، أو القصر.

إنها بهذا التحديد فئة اجتماعية توجد فوق الطبقات الاجتماعية بما فيها البرجوازية الكبيرة، وهذا ما يتضح في قولهم "الاوليغاريشيا الكمبرادورية قد أدمجت في عملية نهبها لاقتصاد البلاد نواب البرجوازية الكبيرة التجارية والصناعية والعقارية [...]"، بل إن تلك البرجوازية الكبرى ليست سوى خادمة لمصلحة ذلك "الكومبرادور"، أو كما يقول الرفاق: "إن ممثلي هذه البرجوازية الكبيرة يخدمون بالخصوص مصالح الاوليغاريشيا الكمبرادورية [...]". التي تنهبهم كما سبق لهم أن قالوا في الفقرة التي استشهدنا بها أعلاه.

إذا كان هذا هو ما يريد الرفاق قوله، فإنهم يصيرون أقرب للتعبير عن مصطلح ماركسي أصيل واضح وعلمي، هو مصطلح: **البونابارتية**. لكنهم يقومون بذلك بطريقة خاطئة وغامضة. ولنفهم معنى هذا المصطلح لا بد من إعادة التذكير بالموقف الماركسي من الدولة.

التعريف الماركسي العام للدولة هو أنها "جهاز من الرجال المسلحين للدفاع عن الملكية الخاصة"، لكن الماركسية في نفس الآن تؤكد أن الدولة ليست مجرد ذلك الجهاز المشكل من الجيش والشرطة، إن الدولة وحش بيروقراطي هائل، جحافل من الموظفين الذين يمتصون كمية كبيرة من فائض القيمة التي تنتجها الطبقة العاملة.[6]

وقد شرح المعلمون الكبار أن الدولة قوة خاصة تضع نفسها فوق المجتمع وتميل تدريجيا إلى الانفصال عنه. وصفها إنجلز قائلا: «هذه القوة المنبثقة عن المجتمع والتي تضع نفسها، مع ذلك، فوقه وتنفصل عنه أكثر فأكثر».[7]

الدولة في آخر المطاف أداة سيطرة طبقية، جهاز في يد الطبقة السائدة اقتصاديا لتأبيد سيطرتها بمختلف أشكال القمع، لكن بيروقراطية الدولة إذ تقوم بذلك تخلق مصالح خاصة بها، لا تتوافق بالضرورة كليا ودائما مع مصالح الطبقة التي من المفترض أنها تمثلها وتدافع عن مصالحها. وقد شرح إنجلز ذلك قائلا: «إن الموظفين إذ يتمتعون بالسلطة العامة وبحق فرض الضرائب باعتبارهم من أجهزة المجتمع يصبحون **فوق** المجتمع»[8]. بل ويمكنهم أن يدخلوا في بعض الأحيان في مواجهة مع تلك الطبقة التي يمثلونها.

إن الدولة وبالرغم من أنها جهاز الطبقة السائدة اقتصاديا، فإنها في ظروف معينة استثنائية، وخاصة عندما تصل موازين القوى بين الطبقات المتصارعة إلى نقطة من التوازن، تتمكن من امتلاك نوع من الاستقلالية المؤقتة تجاه كلتا الطبقتين. يقول إنجلز في هذا الصدد: «الدولة النيابية الحديثة هي أداة لاستغلال رأس المال للعمل المأجور. ومع ذلك ثمة فترات - حالات استثنائية - تتوازن فيها قوى الطبقتين المتصارعتين لدرجة تنال معها سلطة الدولة لفترة معينة نوعا من الاستقلال حيال الطبقتين، مظهر الوسيط بينهما».[9]

وفي هذه الحالة لا تكتفي البيروقراطية بتحقيق نوع من الاستقلال عن الطبقة التي من المفترض أن تمثل مصالحها وتدافع عنها وتخدمها، بل قد تعمل حتى على قمعها. يقول ماركس عن نابليون بونابرت: «كان نابليون ما يزال ينظر إلى الدولة كغاية خاصة به، والمجتمع البرجوازي كممول لها لا غير، كمرؤوس محروم من أية إرادة خاصة [...] أشبع حتى التخمة أنانية القومية الفرنسية، لكنه من جهة أخرى فرض على البرجوازية التضحية بصفقاتها بلذاتها وبثروتها الخ، كلما دعا إلى ذلك داعي الغايات السياسية، داعي الفتوحات التي كان يعتزم القيام بها. وإذا كان قد قمع استبداديا ليبرالية المجتمع البرجوازي، في أشكالها العملية اليومية، فإنه إلى ذلك لم يكن يحترم المصالح المادية الجوهرية لهذا المجتمع، التجارة والصناعة، حالما تدخل في صراع مع المصالح السياسية الخاصة به».[10]

كما يشرح ماركس، في كتابه "الثامن عشر من برومير لويس بونابارت"، هذه الظاهرة حين يصف كيف كان جنود لويس بونابارت السكارى يطلقون الرصاص على أفراد البرجوازية التي من المفترض أنهم خدم عندها.

وفي الصين كذلك عندما قام تشانغ كاي تشيك بمجزرته الشهيرة ضد عمال شنغهاي، سنة 1927، نظم البرجوازيون الكبار احتفالات على شرفه وصفقوا له باعتباره منقذهم، فقام هو باعتقالهم وفرض عليهم ضرائب ثقيلة مقابل إطلاق سراحهم.[11]

من هي الطبقة التي كان كل من نابليون بونابارت ولويس بونابرت وتشانغ كاي تشيك يمثلونها؟ **إنها الطبقة البرجوازية بكل تأكيد**. فبالرغم من أن هذه الأخيرة حرمت من سيادتها السياسية، فإنها تبقى الطبقة الحاكمة في المجتمع، لأنها تستمر مالكة وسائل الإنتاج، وتلك العصابات من المجرمين المسلحين يستمرون في الواقع حماة ملكيتها الخاصة ضد أعدائها الطبقيين.

في ظل الأنظمة البونابارتية تتعرض الطبقة البورجوازية لمصادرة سلطتها السياسية، ويصير العنف العسكري هو سيد المجتمع، ويعمل جيش البيروقراطية والموظفين الكبار على امتصاص أكبر قسم ممكن من فائض القيمة، بشتى الطرق "الشرعية" وغير الشرعية. لكنهم رغم ذلك يبقون مدافعين عن النظام الرأسمالي لصالح الطبقة الرأسمالية ككل. وتبقى البرجوازية هي الطبقة السائدة رغم أنها فقدت سلطتها السياسية المباشرة.[12]

يمكننا أن نعطي الكثير من الأمثلة عن هذه الظاهرة، التي ترتفع فيها الدولة والبيروقراطية المكونة لها فوق الطبقة التي تمثلها، وتعمل حتى على قمعها ونهبها بشتى الطرق. موسوليني وهتلر وبيتان، وبينوتشي، الخ. ومختلف الديكتاتوريين الذين شهدتهم منطقتنا...

وليس النظام الملكي بالمغرب، أو الأوليغارشية الحاكمة، أو "المخزن" أو "المافيا المخزنية"، إلى آخره من المصطلحات التي يحب الرفاق إطلاقها على شكل الحكم القائم بالمغرب، سوى تنويعة أخرى من تنويعات الأنظمة

البونابارتية البرجوازية، التي رفعت نفسها فوق الطبقة التي تمثلها، بل ودخلت في العديد من الأحيان في مجابهات معها وقمعت العديد من مكوناتها.

عندما ننظر إلى النظام القائم بالمغرب بهذه الطريقة الماركسية يصير من الواضح لنا خطأ تحليل الرفاق لطبيعة نظام الحكم وكأنه مكون قائم بذاته مستقل كليا يمكن النضال ضده (أو كما يقول الرفاق عزله) دون المساس بالنظام الرأسمالي، بل وبالتحالف مع قسم من نفس تلك البرجوازية، كما يصير من الواضح لنا استحالة انخراط الطبقة البرجوازية في معسكر الثورة من أجل الإطاحة بدولتها من أجل استعادة سيادتها السياسية المباشرة.

إن الطبقة البرجوازية تخشى الطبقة العاملة وتخشى الثورة أكثر مما تخشى كلاب حراستها الذين صاروا فوقها، لما فيه مصلحتها في آخر المطاف. وهذا ما يجعلها تضع يدها في يد الاستبداد السياسي والحكم الفردي وتستفيد من كل الإمكانيات التي يتيحها لها في النهب واعتصار قوة عمل العمال، الخ. يمكن لبعض مكوناتها أن توجه بعض النقد إلى هذا المظهر أو ذاك من ممارسات بيروقراطية دولتها المتمردين عليها، لكنهم لا يمكنهم في أي وقت من الأوقات، وخاصة في زمن الثورة، أن يتحالفوا مع العمال والفلاحين الفقراء ضد تلك البيروقراطية.

كما يصير من الواضح لنا كذلك أن النضال ضد الاستبداد السياسي والحكم الفردي بالمغرب هو نفس النضال ضد الرأسمالية والطبقة البرجوازية، إنه نضال الطبقة العاملة من أجل الاشتراكية، وليس نضالا يمكن التحالف فيه مع البرجوازية "الوطنية"، كما يتوهم الرفاق في النهج الديمقراطي، وقبلهم الرفاق في إلى الأمام.

**ج- حول طبيعة الثورة**

يقول الرفاق في كراس (من أجل بناء خط ماركسي لينيني لحزب البروليتاريا المغربية): «إن طبيعة النظام الطبقي السائد ببلادنا يجعل من الثورة التي تختمر ببلادنا ثورة وطنية ديمقراطية شعبية، تستهدف حل التناقض الأساسي القائم بين الطبقة الكمبرادورية الحاكمة التي تضم الملاكين الكبار والبرجوازية الكمبرادورية وعلى رأسهم الملكية وسيدتهم الامبريالية من جهة، والشعب بطبقاته الوطنية من جهة أخرى، ويتكون الشعب في المرحلة التاريخية الحالية من الطبقات الوطنية التالية: البروليتاريا، الفلاحين، شبه البروليتاريا ، البرجوازية الصغيرة، البرجوازية المتوسطة الوطنية».

فلنلخص: إن الثورة التي تختمر ببلادنا، من وجهة نظر الرفاق، ثورة وطنية ديمقراطية شعبية مهمتها إنجاز قطاع محدود من الرأسمالية الوطنية، تحت قيادة الدكتاتورية الديمقراطية الثورية للعمال والفلاحين الفقراء، وذلك ضمن المرحلة الانتقالية نحو الاشتراكية.

عالم الخيالات والأفكار المجردة واسع ويمكن فيه لأكثر الأفكار سخافة أن تجد لنفسها موقعا تحت الشمس، فكل شيء ممكن في بلاد العجائب. في بلاد العجائب يمكن لأليس أن تخترق المرآة، كما يمكن لأوراق اللعب أن تتحدث، بل ويمكن حتى وجود نظام تكون فيه السلطة السياسية "تحت قيادة الدكتاتورية الديمقراطية الثورية للعمال والفلاحين الفقراء"، وفي نفس الوقت تكون السلطة الاقتصادية في يد "الرأسمالية الوطنية" !!!

الطبقة العاملة في ذلك العالم العجيب هي من يسير الدولة، لكنها مجبرة أن تنهض كل صباح لكي تذهب إلى معامل الرأسماليين "الوطنيين" لكي تنتج لهم فائض القيمة، وفي المساء تذهب إلى مقرات الحكومة لكي تمارس السلطة السياسية على المجتمع، بمن في ذلك على هؤلاء "الرأسماليين الوطنيين".

وفي ذلك العالم هؤلاء "الرأسماليون الوطنيون"، يكتفون بمراكمة فائض القيمة من عرق أسيادهم الجدد، ويتركون لهم السلطة السياسية دون أن ينافسوهم عليها، ولا يفكرون نهائيا في استعمال سيطرتهم على المصانع (بعضها على الأقل، لأن برنامج أصدقائنا سيسمح "بقطاع محدود" فقط كما أكدوا) من أجل تخريب أسس النظام الجديد، وإعادة النظام القديم واسترجاع سلطتهم السياسية.

لكن عالم الواقع والملموس، مع الأسف، ضيق ولا يسمح بشطحات الخيال. وخاصة عالم العلاقة بين الطبقات، التي هي علاقة تناحرية لا مجال فيها للهدنة أو التعاون أو تقاسم المهام. إما سيطرة هذه الطبقة أو تلك، هذا ما يقوله لنا التاريخ منذ ظهور الطبقات.

«إن تاريخ كل مجتمع حتى يومنا هذا، ليس سوى تاريخ صراع الطبقات. فالحر والعبد والنبيل والعامي والإقطاعي والقن ومعلم الحرفة والصانع، وباختصار الظالمون والمظلومون، المتعارضون دوما، خاضوا صراعا متواصلا، صريحا تارة ومستترا تارة أخرى، صراعا كان ينتهي في كل مرة إما بتغيير ثوري للمجتمع كله، وإما بهلاك كلتا الطبقتين المتصارعتين» [البيان الشيوعي - فصل البورجوازيون والبروليتاريون].

وبالعودة إلى دروس ثورة أكتوبر نتسائل هل قبل السادة البورجوازيون "الديمقراطيون"، عندما اندلعت الثورة، فبراير 1917، باقتسام السلطة مع العمال والفلاحين، وتركوا لهم مجالسهم الشعبية تسير شؤون البلد بديمقراطية بينما اكتفوا هم بالشؤون الاقتصادية وتطوير "الاقتصاد الوطني"؟ كلا بطبيعة الحال.

والعمال والفلاحون الفقراء، من جهتهم، هل قبلوا بأن يحكموا بنفس الطرق القديمة، وتقبلوا بصدر رحب نصائح أسلاف الرفاق بأن الرأسمالية عالم جيد وأن الاشتراكية مهمة مؤجلة إلى وقت آخر؟ كلا، فروسيا بلد يوجد في العالم الواقعي، وليس في عالم العجائب.

إن ما حدث بالفعل هو صراع رهيب بين الطبقات، البورجوازية وبقايا النظام القديم، في إطار الحكومة المؤقتة، من جهة؛ وبين الطبقة العاملة وحلفائها الفلاحين الفقراء، في إطار سوفييتات نواب العمال والفلاحين والجنود، من جهة أخرى.

وبعد أن تمكنت الطبقة العاملة، وحلفاؤها فقراء المدن والأرياف، من إسقاط حكم الأقلية وبناء أول نظام ديمقراطي فعلا في التاريخ، انتقلت البرجوازية "الوطنية" إلى تخريب الإنتاج وتنظيم صفوفها في إطار جيوش ممولة ومدعومة من طرف مختلف القوى الإمبريالية، وشنت حربا مدمرة على "وطنها" بالذات. وكادت تنتصر وتؤسس نظاما فاشستيا لولا الصمود الذي أبداه العمال والفلاحون الروس وتضامن عمال العالم معهم، والدور البطولي الذي لعبه الجيش الأحمر بزعامة مؤسسه وقائده ليون تروتسكي.

إن فكرة التعاون بين الطبقات فكرة إصلاحية مقيتة، تصير على يد الإصلاحيين الواعين وسيلة لوضع العمال في خدمة الطبقة البورجوازية لتخدعهم وتخضعهم وتحارب بهم حروبها. لكنها عند ثوريين نزهاء، مثل هؤلاء الشباب الرائعين الذين أسسوا منظمة إلى الأمام، تصير كلاما متناقضا ليس فقط مع ما يعتقدونه، بل وحتى مع ما يقولونه في نفس المقال:

يقول الرفاق، بعد أسطر قليلة، إن هدف الثورة التي يريدون إنجازها هي "الاستيلاء على الحكم من طرف الجماهير الكادحة المنظمة في إطار مجالس العمال والفلاحين الفقراء وفي إطار جماعات النضال الشعبي"، كما يؤكدون أن قيادة الثورة "تتمثل في حزب العمال والفلاحين المبني على الإيديولوجية الماركسية-اللينينية و المنغرس في البروليتاريا".

هذا عظيم! ولا يمكننا إلا أن نبدي اتفاقنا معه. لكن الثورة التي تكون بقيادة البروليتاريا، بتحالف مع الفلاحين الفقراء وعموم الكادحين، والتي توصل الطبقة العاملة إلى السلطة **هي بالضبط ثورة اشتراكية**. لأن طبيعة الثورة هل هي اشتراكية أم بورجوازية تتحدد بالضبط بطبيعة الطبقة التي تقود تلك الثورة وتصل بفضلها إلى السلطة. تتحدد بالضبط بنمط الملكية التي تدافع عنها الدولة الناشئة عن تلك الثورة، أي هل تدافع عن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، أم الملكية العامة والاقتصاد المخطط تحت رقابة المجالس العمالية، ولا تتحدد بطبيعة المهام التي تكون على الثورة إنجازها.

ولكي نوضح أكثر نقول: إننا عندما نقول بأن الثورة، التي هي على جدول الأعمال في المغرب، ثورة اشتراكية وليست بورجوازية، لا يعني أننا نقفز فوق المهام الديمقراطية العالقة، وهي كثيرة، بل نقول فقط إن الضمانة الوحيدة لإنجاز تلك المهام هي سيطرة الطبقة العاملة على السلطة والاقتصاد في المجتمع. أو بتعبير الرفاق: "الاستيلاء على الحكم من طرف الجماهير الكادحة المنظمة في إطار مجالس العمال والفلاحين الفقراء".

لو كانت طبيعة الثورة تتحدد بطبيعة المهام المباشرة التي على الثورة إنجازها لما كان من الصحيح علميا الحديث عن الثورة الروسية باعتبارها ثورة اشتراكية، إذ أنها قامت على أساس شعارات ديمقراطية "بسيطة" من قبيل السلام بدون إلحاقات والأرض والخبز وثماني ساعات من العمل. بل لن يصح إطلاق اسم ثورة اشتراكية حتى على الثورة التي ستحدث في

الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أو فرنسا أو غيرهما، إذ سوف تجد أمامها العديد من المهام الديمقراطية العالقة مثل حقوق الأقليات العرقية والمساواة في الحق في التعليم، الخ، الخ.

إذا لم تتمكن الطبقة العاملة من حسم السلطة السياسية، بعد اندلاع الثورة، لن يكون هناك أي إنجاز لأي مهام ديمقراطية، وحتى المكتسبات التي تتحقق تكون عرضة للتراجع والضرب بمجرد اختلال موازين القوى. ففي ظل حكم البورجوازية (سواء كان اسمها وطنية أو قومية أو غير ذلك من الألاعيب الكلامية) لا يمكن تحقق تحرر النساء ولا تعميم تعليم ذو جودة ولا إنجاز إصلاح زراعي جذري يعطي الأرض لمن يزرعها، ولا القطع مع التبعية للإمبريالية ولا تحقيق حرية الصحافة، الخ. انظروا إلى تونس ومصر، على سبيل المثال، بل وإلى فنزويلا نفسها.

أما إذا انتصرت الثورة، أي تمكنت الطبقة العاملة من تحطيم جهاز الدولة البورجوازي وبناء دولة المجالس العمالية، فآنذاك فقط سيصير من الممكن إنجاز المهام الديمقراطية العالقة؛ لكن الطبقة العاملة عندما ستكون في السلطة، لن تتوقف بطريقة مصطنعة أمام حق الملكية الخاصة البورجوازي، بل سوف تتجاوزه في كل إجراء، في ثورة دائمة تدمج بين إنجاز المهام الديمقراطية وبين المهام الاشتراكية (المصادرة والرقابة العمالية). خاصة أن إنجاز المهام الديمقراطية، ولو أبسطها، مستحيل دون مصادرة المفاتيح الرئيسية للاقتصاد ووضعها تحت الرقابة العمالية وتسييرها وفق مخطط اشتراكي موجه لخدمة مصالح المجتمع.

طبعا سيسمح لصغار المالكين البرجوازيين الصغار (فلاحين صغار وأصحاب الدكاكين والورشات الصغرى التي لا يستغل أصحابها قوة عمل الآخرين) بالاحتفاظ بملكياتهم، فالثورة لن تؤمم كل دكان ولا قطع الأرض الصغيرة وما يشبه ذلك، وهي ليست مضطرة لذلك، فتلك القطاعات لا أهمية حاسمة لها. لكن الضيعات الكبرى وشركات التسويق وشركات البناء والنقل والمصانع، إلى جانب الأبناك والمناجم، وكل مفاتيح الاقتصاد الهامة، لا بد من تأميمها فورا وبدون أي تعويض، إلا لصغار المساهمين.

وحده هذا الإجراء ما سيسمح لتلك المجالس العمالية بوضع مخطط عقلاني ثوري للإنتاج موجه لخدمة مصالح نفس تلك الطبقات (العمال والفلاحين الفقراء) التي أنجزت الثورة والتي تسيطر على جهاز الدولة. أما بدونها فلا يمكن وضع أي مخطط ولا خدمة مصالح العمال والفلاحين الفقراء. إذ لا يمكنك أن تخطط لاقتصاد لا تملكه.

رفاقنا يتوهمون إمكانية بناء مجتمع تكون فيه السلطة السياسية في يد طبقة بينما تظل فيه السلطة الاقتصادية، أو جزء منها على الأقل، في يد طبقة أخرى نقيض. لكن إذا كان برنامج الرفاق في فترات الهدوء مسليا ويعطي للقارئ الفرصة لاكتشاف قدرة الخيال البشري على فبركة الوصفات والخطاطات المجردة، فإنه في فترات الصدامات الثورية الحقيقية، عندما تنهض الطبقة العاملة وفقراء البوادي والمدن لأخذ مصيرهم بأيديهم وإسقاط النظام القائم، يصير ذلك البرنامج خطيرا ورجعيا إلى أقصى الحدود.

هذه ليست مبالغة ولا تجنيا رخيصا على الرفاق. فبغض النظر عن نواياهم، والتي نحن متأكدون أنها نوايا طيبة، سوف يدفعهم ذلك البرنامج المبني على نصف ثورة تضع السلطة السياسية بين أيدي العمال، بينما تمنعهم من مصادرة ممتلكات قسم من البورجوازية، إلى كوارث لا حصر لها.

فلنفترض أنه وقع في عالم رفاقنا خلاف بين عمال مصنع "رأسمالي وطني" لإنتاج الأحذية، على سبيل المثال، وبين رب ذلك المصنع "الرأسمالي الوطني". العمال يطالبون بأن تتساوى أجورهم وظروف عملهم بما هو معمولبه في القطاع العام، بينما الرأسمالي الوطني يقسم بأغلظ الأيمان أنه غير قادر على ذلك، وأنه إن قام برفع الأجور وتخفيض ساعات العمل أو وتيرة امتصاص دماء عماله، سيزيد من إضعاف قدرة سلعه على المنافسة وسيقضي على مشروعه "الوطني". العمال يردون أن كل هذا لا يعنيهم وأنهم لم ينجزوا الثورة، ويقدموا كل تلك التضحيات التي قدموها، لكي يقبلوا بأجور البؤس وساعات العمل الطويلة، فإن كان سيفلس فليفلس وهم مستعدون للاستيلاء على المصنع وتسييره بدون رب العمل وبشكل أفضل مما يقوم به هو.

ماذا سيكون رد رفاقنا آنذاك؟ هل سيحاولون إقناع العمال بأن التأميم مهمة مؤجلة، وأنها غير موجودة في الوصفة التي لديهم، وأنه عليهم حماية الرأسمال الوطني، أم أنهم سيدعمون العمال في خطوتهم الثورية وسيتخلصون من تلك الخطاطات المجردة المتناقضة؟

في الحالة الأولى، ولكي ينسجموا مع برنامجهم، سيكون عليهم إما أن يقمعوا العمال، أو أن يقنعوهم ليساهموا في حماية "الرأسمال الوطني"، ونحن متشوقون، منذ الآن، لنشهد اللقاء الذي سيجمع بين ممثلي العمال، المنتصرين الواعين والواثقين من قوتهم والذين يكونون قد أنجحوا للتو ثورة أوصلتهم إلى السلطة، وبين موفدين من طرف أصدقائنا، مهمتهم إقناع العمال بأن يمتنعوا عن مصادرة أملاك الرأسمالي الوطني الذي استغلهم، واستغل آباءهم من قبلهم قبل الثورة، ويحافظوا له على "حقه" في مواصلة استغلالهم حتى بعد الثورة، حبا في "الوطن" وانسجاما مع خطاطات أصدقائنا المتقنة الإعداد.

أما في الحالة الثانية فسيتوجب عليهم أن يسمحوا بأن يقوم العمال بتحطيم أساس "الرأسمال الوطني"، بثورة دائمة، لا تقدس الملكية الخاصة ولا تقدس خطوطا حمراء فبركها مثقفون معزولون عن الواقع. ويرموا بخطاطاتهم إلى حيث تستحق أن تكون.

لكن ما حاجتنا إلى الافتراضات والتخمينات بينما الواقع المعاش يقدم لنا الكثير من الدروس في هذا السياق. فتجربة تشيلي في عهد أليندي، والتي عاصرها الرفاق كاتبو هذه الكراسات، كافية لتؤكد لنا رد فعل البرجوازية الدموي ضد أية محاولة لتجريدها ولو من جزء من سلطتها السياسية، أو المس، ولو بطريقة إصلاحية، بمصالحها وملكيتها. لقد دعمت انقلابا دمويا أطاح بحكومة أليندي المنتخبة وأطلقت سنوات من القمع الوحشي ضد العمال والشباب الثوري.

كما تقدم لنا تجربة فنزويلا، في عهد تشافيز وحتى اليوم، الكثير من الدروس حول كيف تعاملت المعارضة "اللبرالية الديمقراطية" و"البرجوازية الوطنية" مع الإصلاحات الديمقراطية التي نفذتها الحكومة البوليفارية، ومع مطالب العمال المشروعة في الاستفادة من خيرات بلادهم، في التعليم والصحة والسكن، الخ.

في فنزويلا وصل تشافيز إلى السلطة على أساس برنامج "طريق ثالث" بين الرأسمالية والاشتراكية، برنامج يقوم على تحقيق إصلاحات ديمقراطية جذرية لصالح الجماهير في التعليم والصحة والسكن والشغل، الخ. لكن مع عدم المساس بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومناشدة "البورجوازية الوطنية" الانخراط في هذا المشروع النبيل. فماذا كان رد فعل هؤلاء السيدات والسادة اللبراليين و"الديمقراطيين"؟ لقد نظموا ضده انقلابا، سنة 2002، كاد يدخل البلاد في مرحلة حكم عسكري دموي، مثل ذلك الذي شهدته تشيلي وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية. وحدهم الجماهير، بقيادة الطبقة العاملة، من اجتاحوا الشوارع ونظموا الإضرابات والمسيرات والاعتصامات ففرضوا على البرجوازية التراجع وأعادوا السلطة الشرعية.

كانت الفرصة آنذاك مواتية لكي تقوم الثورة البوليفارية بتوجيه ضربة قاصمة للرأسمالية في فنزويلا، وتدعوا الطبقة العاملة إلى حسم السلطة السياسية وتطبيق برنامج اشتراكي ثوري، تحت رقابة وتسيير نفس هؤلاء العمال الذين أنقذوا الثورة.

لو تم ذلك لكان قد خلق زلزالا ثوريا في كل أمريكا اللاتينية ومنها إلى بقية العالم، وقدم للطبقة العاملة العالمية مثالا يحتذى. لكن ذلك لم يتم. لماذا؟ هل بسبب نقص وعي الجماهير، أم بسبب غياب الظروف الموضوعية؟ كلا أيها السادة، لقد تم بسبب ضيق الأفق الإصلاحي لقيادة الثورة البوليفارية وبرنامجها القائم على المرحلتين، أي نفس البرنامج الذي يتبناه الرفاق كذلك.

كان السوق في فنزويلا مليئا بالخطط والوصفات والبرامج من كل نوع، وحرص الستالينيون على تقديم النصائح لتشافيز وللطبقة العاملة بعدم "حرق المراحل"، مثلما نصحوا البرجوازية "بالتعقل" وعدم القيام بما يخرب الديمقراطية. لكن لا البرجوازية ولا العمال استمعوا إلى نصائح هؤلاء الطوباويين المثيرين للشفقة. فالبرجوازية واصلت تخريب الاقتصاد بإغلاق المعامل وخلق الفوضى في الشوارع والاغتيالات والتسبب في نقص المواد التموينية والامتناع عن الاستثمار والتآمر مع القوى الخارجية لإسقاط الحكومة البوليفارية. بينما قام العمال بالدفاع عن ثورتهم بما في ذلك الاستيلاء على المعامل المغلقة وتأميمها وتسييرها تحت الرقابة العمالية. لكن ضعف القوى الماركسية والبرنامج الإصلاحي لقيادة الحركة البوليفارية أدى إلى ضياع العديد من الفرص، ولننظر الآن إلى النتيجة...

**د- ثورة عمالية أم "حرب الشعب الطويلة الأمد"؟**

يكتسي الموقف من شكل العنف الثوري، الذي من المفترض أن يؤدي إلى انتصار الثورة، أهمية كبرى، ليس لأسباب تكتيكية محضة، بل لأسباب مبدئية جوهرية. لذلك ليس من قبيل الصدفة أن الماركسية منذ ظهورها كتبت بوضوح على رايتها: "تحرر العمال من صنع العمال أنفسهم". وليس من قبيل الصدفة كذلك أن الماركسية في روسيا ظهرت في النضال الحازم ضد الحركة الإرهابية وطرق النضال الاستبدالي.

والآن دعونا نرى ما موقف الرفاق في إلى الأمام من هذه المسألة الهامة. يقول الرفاق في كراس: "من أجل بناء خط ماركسي لينيني لحزب البروليتاريا المغربية":

«إننا نفهم من الخصائص المميزة للنموذج البلشفي في نهج العنف الجماهيري (الانتفاضة الشاملة) هو الاستيلاء: على السلطة بضربة واحدة، ومرة واحدة، بالاعتماد على قوى البروليتاريا وتحالف الفلاحين والجنود الثوريين، في ظروف الصراع الامبريالي الدائر، **بهذا المعنى المحدد للنموذج البلشفي نقول إن هذا الأسلوب المحدد الذي نهجته الثورة في روسيا لا يستجيب لواقعنا الملموس**». (التشديد من عندنا)

بما أن النموذج البلشفي، أي الماركسي الثوري، الذي نهجته الثورة في روسيا "لا يستجيب لواقعنا الملموس"، ما هو يا ترى الأسلوب الذي يستجيب لواقعنا الملموس، من وجهة نظر الرفاق؟

فلنتركهم يتحدثون بألسنتهم، يقول الرفاق في نفس الكراس:[13]

«[...] لقد أشرنا بوضوح إلى أن الطريق الثوري ببلدنا هو طريق العنف الثوري الجماهيري في شكل **حرب التحرير الشعبية**، إن هذا الاختيار السديد يفرضه التحليل السديد لواقعنا الوطني والظروف الدولية المحيطة به». (التشديد من عندنا)

ولمن لا يفهم ماذا تعني "حرب التحرير الشعبية" يشرحون له قائلين:

«أسلوب حرب التحرير الشعبية كأحد أساليب العنف الثوري الجماهيري، من حيث أنها حرب فلاحية بقيادة البروليتاريا وحزبها الطليعي، الفلاحون هم قواها الرئيسية [...]» (نفسه)

كما يعودون في كراسهم: "الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية اللينينية"، ليؤكدوا على نفس التكتيك قائلين:

**«إن هذه الشروط تظهر بشكل قاطع صحة الحرب الشعبية، الطريق الوحيد للثورة في بلادنا، طريق بناء الطليعة البروليتارية، وبناء جبهة العمال والفلاحين الفقراء المعتمدة على نضال الفلاحين في الاستيلاء على الأرض وتصفية المعمرين الجدد، وتأسيس الكتائب الأولى من الجيش الأحمر في شكل القواعد الحمراء المتحركة لتجنب سرعة تدخل قوات العدو، وتوسيع وتعميق نضال الجماهير الشعبية في المدن، وصولا إلى بناء المناطق المحررة الأولى لجمهورية مجالس العمال والفلاحين، وتوسيع جبهة الكفاح في المنطقة إلى معركة التحرر الوطني في الصحراء الغربية وكفاح الشعب الموريتاني.»**

ولمن أصابه الدوار من حجم التناقضات الهائلة الموجودة في تصور الرفاق حيث يستطيعون الجمع في فقرة واحدة بين التأكيد على ضرورة بناء حزب البروليتاريا الطليعي، وقيادة الطبقة العاملة للثورة وبين بناء "جيش الفلاحين" في البوادي، نقول له: لم تر شيئا بعد، واصل القراءة وسترى العجب.

يقول رفاقنا في نفس الكراس: «إن مبدأ الماركسية-اللينينية الأول هو أن الثورة من صنع الجماهير. إن الثورة هي ممارسة الجماهير المنتجة والمنظمة بطليعة البروليتاريا، الطبقة الثورية حتى النهاية، بتحالف مع جماهير الفلاحين الفقراء والمعدمين [...] هذه هي طريق الماركسيين اللينينيين الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يضعوه موضع تردد أو تحريف». (نفسه)

في عالم الرفاق (عالم العجائب) يحمل القول بأن "الثورة من صنع الجماهير" نفس المعنى للقول بأن "الثورة من صنع جيش التحرير الشعبي". كما يحمل القول بأن "الثورة هي ممارسة الجماهير المنتجة والمنظمة بطليعة البروليتاريا" نفس المعنى الذي يعنيه القول ببناء "القواعد الحمراء المتحركة في البوادي"، وأن القوى الرئيسية هي الفلاحون!!

إن الماركسية إذ تؤكد على أن تحرر العمال إما أن يكون من صنع العمال أنفسهم أو أنه لن يكون هناك أي تحرر، لا تقوم بذلك انطلاقا من دوافع أخلاقية مثالية، بل لأن الثورة الاشتراكية وبناء الدولة العمالية لا يمكن أن يكون من فعل مخلصين يحررون الشعب عوضا عنه.

الاشتراكية، على عكس الرأسمالية، لا يمكنها أن تنبعث بشكل عفوي، إنها تفترض درجة عالية من مشاركة الجماهير في التسيير والتخطيط. الاشتراكية، على حد تعبير تروتسكي، إما أن تكون ديمقراطية أو لا تكون.[14]

ولكي يتحقق ذلك لا بد أن تأتي نتيجة مبادرة حرة واعية من طرف الطبقة العاملة نفسها، بعد أن تكون قد مرت من محطات ومعارك راكمت خلالها الدروس والخبرات والثقة في نفسها وتنظيماتها واختبرت قادتها وأحزابها.

لا يحصل هذا بواسطة النضال الاستبدالي، الذي تخوضه أقلية من المخلصين المنظمين في جيش أو عصابة مغاوير أو ما شابه، بل فقط من خلال الأسلوب الذي تدافع عنه الماركسية، أي النضال الواقعي اليومي الذي تخوضه الطبقة العاملة بقيادة حزبها (أحزابها) العمالي.

أما بواسطة النضال الاستبدالي فلن نحصل إلا على طبقة عاملة سلبية اتكالية وقفت موقف المتفرج، أو المساند الهامشي لمخلصيها، ولا يمكن الوصول، في حالة النصر، إلا إلى إقامة أنظمة بونابارتية بروليتارية من شاكلة نظام ماو تسي تونغ في الصين أو كاسترو في كوبا، الخ.

أما في حالة الهزيمة، فلن يؤدي ذلك إلا إلى تعميق الوهم بقوة النظام الذي لا يقهر ويزيد في تخريب الوعي الجماهيري.

إن قامت فئة من المثقفين أو "جيش التحرير" أو فرقة المغاوير، أو أي تنويعة مشابهة، بمهمة إسقاط الدولة البرجوازية دون مبادرة ذاتية وواعية من الطبقة العاملة وبقيادتها، فلن تكون هناك ديمقراطية عمالية ولا مجالس ولا رقابة عمالية. من حكم الصين وفيتنام وكوبا بعد نجاح ثوراتها؟ هل العمال عبر مجالسهم المنتخبة ديمقراطيا؟ كلا! لقد حكمها نفس هؤلاء الذين "حرروها"، وذلك كان نتيجة حتمية، بغض النظر عن النوايا الحسنة لهؤلاء "المحررين".

إن الفرق بين الأسلوب البلشفي، أي الماركسي، لحسم السلطة من طرف الطبقة العاملة، وبين الأسلوب الستاليني الماوي في تجربة الصين ومختلف تجارب حروب العصابات، ليس فرقا بين تكتيكين من داخل نفس النظرية، بل هو فرق بين تصورين متناقضين من حيث المنطلقات والأهداف: تصور يقوم على أن تحرر العمال من صنع العمال أنفسهم، وآخر يقوم على تحرير يأتي من خارج الطبقة العاملة بالاعتماد على الإرهاب الفردي والنضال الاستبدالي وجيش الفلاحين.

أما عن المكان الرئيسي للمعركة بين معسكر الثورة ومعسكر الثورة المضادة، فبينما الماركسية تؤكد على المدن، حيث الطبقة العاملة وحيث المصانع والمفاتيح الرئيسية للقرار الاقتصادي والسياسي، يميل الماويون إلى التركيز على البوادي.

يقول الرفاق في نفس الوثيقة: «إن الانطلاقة الحاسمة تكمن في البادية، ومن الفلاحين بالذات ومن الثورة الزراعية، وسيحتم على الطليعة الماركسية اللينينية - كما أبرزنا سابقا- في مرحلة لاحقة أن تنتقل من مرحلة توزع قواها بين مراكز البروليتاريا ومناطق الصدام إلى تمركز قواها الرئيسية في مناطق الصدام والفلاحين».

يعني أنه على الماركسيين مغادرة المدن والأحياء العمالية والمصانع والنقابات لكي يذهبوا إلى البوادي، حيث يمركزون قواهم الرئيسية في "مناطق الصدام والفلاحين". هل هذه هي الماركسية؟ كلا بالتأكيد!

لكن الرفاق في إلى الأمام على الأقل كانوا يتحدثون في مغرب كان حوالي 70% من سكانه في البوادي[15]، أما أتباعهم في وقتنا الحالي فلا مبرر لهم، حيث لم يعد يسكن البوادي سوى أقل من 40% من السكان، بينما يمثل سكان المدن، والطبقة العاملة بمختلف شرائحها، أغلبية البلد. ورغم ذلك ما زالوا يتغنون بالبادية وجيش الفلاحين، وما إلى ذلك من الترهات.

هل هذه هي الأفكار التي يتأسف الرفيق الحبيب التيتي لأننا لم نتعلمها؟ هل هذه هي النظرية التي يتأسف الرفيق التيتي علينا لأننا لم ندرسها ولم نتشبع بها كما ينبغي؟

نقول للرفيق التيتي شكرا لك أيها الرفيق، إننا نتبنى النظرية الماركسية، وهذه النظرية تقول إنه لن يحرر العمال إلا العمال أنفسهم. وهذا يعني أن

دورنا ليس تنظيم جيش للفلاحين في البوادي وقواعد حمراء متحركة، وخوض حرب طويلة الأمد (لماذا يا ترى لا تكون قصيرة الأمد؟)، بل مهمتنا الانغراس في الطبقة العاملة وكسب أفضل عناصرها إلى صفوفنا لبناء الحزب الماركسي الثوري وتنظيم نضالها اليومي وتخصيبه بالوعي الاشتراكي والبرنامج الثوري، لكي تقوم بالمهام التاريخية الملقاة على عاتقها.

إننا نتبنى النظرية الماركسية، وهذه النظرية تقول إن الثورة لكي تنتصر لا بد أن تكون بقيادة الطبقة العاملة التي تقود ورائها الفلاحين الفقراء وفقراء المدن. فالطبقة العاملة هي الوحيدة التي يجعلها موقعها الموضوعي في المجتمع قادرةعلى القيام بذلك حتى النهاية. وأن إنجاز المهام الديمقراطية العالقة للثورة رهينة بحسم الطبقة العاملة للسلطة وتأميمها لوسائل الإنتاج وتسييرها للاقتصاد والمجتمع بطريقة ديمقراطية عبر المجالس العمالية.

إننا نتبنى النظرية الماركسية، وهذه النظرية تقول إن الثورة الاشتراكية سيرورة أممية بالضرورة، حيث يمكن أن تنتصر الثورة في البداية في بلد واحد أو عدة بلدان، أي يمكن للطبقة العاملة في بلد ما أن تسقط بورجوازيتها القطرية عندما تتوفر الظروف لذلك، لكن بناء المجتمع الاشتراكي مستحيل في بلد واحد، الاشتراكية مشروع أممي، وهذا ما يجعل هويتنا الأممية ملموسة وأساسية وليست مجرد شعار أو علاقات مجردة مع هذا التنظيم أو ذاك في هذا البلد أو ذاك.

ولذلك فإننا نرفض أن نتغذى على ذلك الحساء الهزيل الذي يقدمه لنا الرفيق والحملم، فمثل تلك النظريات لا يمكنها سوى التسبب في المزيد من الأخطاء والهزائم، مثلما سبق لها أن تسببت في الماضي في ذلك، في المغرب وغيره، ونقول لكم إنه سيكون من الغباء أن تستمروا حتى أنتم في نفس النهج مع انتظار نتائج مختلفة.

**هوامش**:

[1] الحركة الماركسية اللينينية المغربية

[2] "سقطت الأقنعة، فلنفتح الطريق الثوري"

[3] (الأعمال الكاملة -بالانجليزية- المجلد 09، ص: 98؛ نقلا عن كتاب: لينين وتروتسكي ما هي مواقفهما الحقيقية، ص: 69)

[4] كما أثبتت بما لا يدع مجالا للشك صحة توقع تروتسكي حول مسألة ديمومة الثورة.

[5] تنقسم بدورها إلى فئات متعددة، فئات عليا أقرب من حيث وضعها الاجتماعي وطريقة عيشها وتفكيرها من البرجوازية، وفئات دنيا أقرب إلى البروليتاريا، أو ربما تعيش ظروفا أسوء من البروليتاريا.

[6] Ted Grant: Rusia de la revolución a la contrarrevolución, un análisis marxista ; p: 197.

[7] إنجلز فريدريك: أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة. دار التقدم. ص: 407.

[8] إنجلز: نفسه. ص: 409. خط التشديد في الأصل.

[9] إنجلز: نفسه. ص: 409- 410.

[10] ماركس، استشهاد ساقه العفيف الأخضر، في ترجمته للبيان الشيوعي، منشورات الجمل، طبعة 2015. هامش 25، ص: 68- 69.

[11] Ted Grant: Rusia de la revolución a la contrarrevolución, un análisis marxista p: 198.

[12] Ibid., p: 199.

[13] "من أجل بناء خط ماركسي لينيني لحزب البروليتاريا المغربية"

**[14]** Alan Woods: Reformismo o Revolucion – Marxismo y Socialismo del siglo XXI, Respuesta a Heinz Dieterich-. P: 104.

[15] رغم أن ذلك لا يشفع لهم في شيء، لأن روسيا بدورها كانت أغلبية سكانها، خلال بداية القرن العشرين، من الفلاحين ورغم ذلك أكد الماركسيون على أن الطبقة العاملة والمدن هي حقل اشتغالهم.

## مقتطفات من البرنامج الانتقالي

طوال عقود وعقود والجماهير الكادحة – المغربية والصحراوية- تناضل بشراسة النمور ضد الدكتاتورية والاستغلال والقهر القومي. لكن المأساة هي أن كل تلك النضالات البطولية والتضحيات تذهب هباء وتبقى بدون أفق بسبب غياب برنامج ثوري يكثف مطامح وآمال الجماهير في نقاط واضحة تعبر عن أشد مطالبها إلحاحا وتوسع أفقها باستمرار. برنامج انتقالي يشكل الجسر بين النضالات الآنية وبين النضال من أجل التغيير الاشتراكي للمجتمع.

في هذا السياق ننشر مقتطفات من برنامجنا الانتقالي على صفحات الجريدة، بحيث يتضمن كل عدد موضوع معين، وللراغبين في الإطلاع على البرنامج الانتقالي كاملا يمكنه اقتناء العدد 11 من جريدتنا "الشيوعي" (يناير 2014) من المناضل الذي يوزع الجريدة، أو الاطلاع عليه على موقع ماركسي.

نطرح هذا البرنامج للطبقة العاملة المغربية والشعب الصحراوي وعموم الكادحين والمناضلين العماليين والشباب الثوري الباحثين عن بديل ماركسي اشتراكي ثوري، بحيث يتناول مواضيع: الأجور، البطالة، النقابات، النساء، الأسرة، السياسة الزراعية، الخوصصة، الصحة، التعليم، السكن، **الديون، الضرائب**، السياسة الخارجية، الجيش والشرطة، حقوق الشعب الصحراوي، جهاز الدولة.

**الديون:**

إن الديون وبالإضافة إلى ما تمثله من استنزاف رهيب للاقتصاد فإنها وسيلة خطيرة في يد الأبناك المحلية والدوائر المالية الامبريالية العالمية للتحكم في مصير البلد ورسم سياسته بما يخدم مصالح الرأسمال المحلي والعالمي.

إننا في رابطة العمل الشيوعي نعتبر أن الشعب المغربي لا يتحمل مسؤولية أداء تلك الديون، لأنه لم يقترضها ولم يستفد منها، كما أنه قد أداها فعلا أضعافا مضاعفة. إننا نناضل من أجل:

- التوقف فورا عن أداء الديون.
- التحقيق في سياسة الاقتراض ومن استفاد منها وتقديم المسؤولين عن النهب الذي تخفى تحت ستارها إلى المحاكمة ومصادرة ممتلكاتهم، ووضعها تحت الرقابة العمالية.
- توجيه الأرصدة المخصصة لخدمة تلك الديون لتمويل المشاريع الاجتماعية وأشغال البنية التحتية وتحسين شروط عيش الكادحين.

**الضرائب:**

إن السياسة الضريبية الحالية جزء من السياسة العامة التي تطبقها الدولة البرجوازية وتخدم فقط طبقة الرأسماليين. إنها سياسة ظالمة من وجهة نظر الطبقة العاملة إذ تقوم على إلقاء الجزء الأكبر من العبء الضريبي على كاهل الطبقة العاملة وعموم الفقراء: 73 في المائة من الضريبة العامة على الدخل مصدرها الاقتطاعات من الأجور في المنبع.

إننا في رابطة العمل الشيوعي نناضل من أجل سياسة ضريبية ديمقراطية تقوم على ما يلي:

- إلغاء الضرائب وكل أنواع الاقتطاعات على الأجور الدنيا
- فرض ضريبة تصاعدية على الدخل يتحملها الأغنياء والشركات
- فرض الضريبة على الفلاحين الأغنياء والمتوسطين

جريدة الثورة
تصدرها رابطة العمل الشيوعي
الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي
زوروا مواقعنا الالكترونية:
HTTP://WWW.MARXIST.COM
HTTP://WWW.MARXY.COM
HTTP://WWW.ATTAWAJOHALKAIDI.COM